الجمهورية التونسية

وزارة تكنولوجيات الاتصال

المشروع السنوي للأداء
لمهمة تكنولوجيات
الاتصال لسنة 2022

ديسمبر 2021

الفـــهـــــــرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1-تقديم إستراتيجية المهمة 03
2-تقديم برامج المهمة 10
3-الميزانية وإطارنفقات المهمة على المدى المتوسط 11

المحور الثاني: برامج المهمة

I- **برنامج التنمية الرقمية** 17

1-تقديم البرنامج وإستراتجيته 18

2-أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 18

3-إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 38

II- **برنامج القيادة والمساندة** 39

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته 40

2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 43

3- إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 52

الملاحق 55

بطاقات المؤشرات 56

بطاقات الفاعلين العموميين 74

المحور الأوّل
التقديم العام للمهمة

I. تقديم إستراتيجية المهمة :

تكمن الغاية من تنفيذ مهمّة تكنولوجيات الاتّصال خلال الخمس سنوات القادمة في العمل على تكريس مقومات التحول كأداة لتحقيق نقلة نوعيّة في المنهجيّة الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال السعي إلى الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية من أجل توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات العامة في كل مكان.

- بتمكين كافة الفئات الاجتماعية من النساء والرجال وفي جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الادماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطنين والمواطنات. وعلى هذا الأساس أقرّ المخطّط الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025" عدّة برامج ومشاريع لتوفير النفاذ بالسعة العالية من خلال تعزيز البنية التحتيّة الرقميّة بما يمكّن من تطوّر نسبة نفاذ الأسر لشبكة الأنترنات لتبلغ 80% في موفّى سنة 2025 مقابل 51% حاليا وتكثيف عدد الإشتراكات بشبكة الأنترنات الجوالة لكل مائة ساكن لتصبح 90% مقابل 77% حاليا، وكذلك تقليص الفارق بين الذكور والإناث في استعمال الأنترنات (11,6%) وإتاحة فرصة النفاذ للمعرفة على حدّ سواء.
- بإرساء إدارة إلكترونية توفّر خدمات إدارية رقميّة سريعة ذات جودة وكلفة معقولة لفائدة المواطنين من جميع الفئات الإجتماعية ولفائدة المؤسسات بما يساهم في تحسين الخدمات الإدارية وضمان استمراريتها في ظل التغيرات على المستويات السياسية والاقتصادية والإجتماعية التي شهدتها البلاد التونسية في العشر سنوات الأخيرة. حيث أولى المخطّط الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025" أهميّة بالغة لتبسيط الإجراءات من أجل إرساء إدارة عصريّة فعّالة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسّسة، ومن المتوقّع أن يبلغ عدد الخدمات الرقميّة المقدّمة 85 خدمة مع موفّى سنة 2023.
- بالحث على مزيد توظيف والاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي لتدعيم القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وتحسين مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق بما يمكن من الرّفع في مساهمة قطاع

تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلّي الإجمالي وبالتالي جعل تونس قطبا تكنولوجيًا إقليميًا ودوليًا. يهدف برنامج تونس الرقميّة إلى تدعيم حجم الاستثمارات وخلق فرص العمل في المجال الرّقمي بما يمكّن من الرّفع من مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتّصال لتبلغ 6% سنة 2025.

❖ الإطار العام للمهمة

يكتسي قطاع تكنولوجيات الاتصال أهميّة كبرى باعتباره يمثّل رافعة أساسيّة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. وقد تجلّى ذلك في دوره المحوري كآلية فعّالة لإحكام التصرف في الأزمات خاصة خلال جائحة كورونا، حيث ساهم القطاع في إيجاد الحلول الكفيلة والناجعة في وقت قياسي لتأمين استمرارية المرافق العمومية ومجابهة انتشار هذا الوباء من خلال تطوير مختلف أنماط الإنتاج وإسداء الخدمات بالسرعة التي تقتضيها المرحلة على غرار العمـل والتعلّم والتسوّق عن بعد وتحويل الأموال عبر محفظة إلكترونية أو موزّع آلي للأموال، هذا فضلا عن التقليص من الإجراءات البيروقراطية لتمكين المواطن من الانتفاع بأوفر عدد ممكن من الخدمات الإدارية على الخط.

وقد أثبتت هذه التجربة في التعامل مع هذه الجائحة انّ تونس لديها من المقوّمات والكفاءات ما يجعلها قادرة على مواكبة ما يشهده العالم من تطوّر سريع والاستفادة من الثورة التكنولوجية والرقمية التي تشهدها الإنسانيّة. وعلى هذا الأساس تمّ ضبط إستراتيجية مهمة تكنولوجيات الاتصال أخذا في الإعتبار الرؤية الإستشرافية لتونس في أفق 2030 المتعلّقة بالتنمية الرقميّة وكذلك تعهدات الدولة التونسية على المستوى الدولي في مجال التنمية المستدامة والتحوّل الرّقمي، من أبرزها:

- **على مستوى الرؤية الإستشرافية والتوجيهية لتونس في أفق 2030**

تتمثّل الخطّة الوطنيّة للتنمية الرقميّة في تعزيز دور قطاع تكنولوجيات الاتصال لتطوير الاقتصاد الوطني ليصبح تنافسي ومتنوّع وقادر على التأقلم مع المتغيرات ومواكبا للتطوّرات التكنولوجية العالمية، وذلك من خلال :

- تطوير البنية التحتية الرقمية،
- إرساء منظومة يقظة للاستيعاب التكنولوجي،

- تطوير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيات المستقبلية على غرار الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وذكاء الأعمال،
- وضع إطار جاذب للاستثمارات الأجنبية في أنشطة الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة،
- بعث خطة وطنية للنهوض برأس المال البشري في المجال التكنولوجي والرقمي والهندسة موجهة لصناعة الجيل الرابع .

- **على مستوى أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030**، لا سيّما:

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"

تندرج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية المهمة للفترة القادمة بغاية ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة لاسيّما بتوظيف التكنولوجيا الرقميّة. وفي هذا الصّدد، يتّجه العمل في إطار برنامج "تونس الناشئة" نحو تنظيم حلقات تكوينية قصد تشجيع باعثي المؤسسات الصغرى والإطارات الشابة من الجنسين وخاصة النساء والفتيات من داخل تراب الجمهورية لبعث مؤسسات والمشاركة في البرنامج. خاصة وأن الاحصائيات تفيد بأن نسبة النساء المتحصّلات على شهادة تعليم عالي في اختصاص تكنولوجيا المعلومات والاتّصال تبلغ حاليا حوالي 60% من مجموع خريجي التعليم العالي في هذا المجال، في حين أنّ نسبة البطالة لدى النساء تبلغ 22,7% حاليا ويعزى ذلك لعدم حسن توظيف النساء في هذا الاختصاص بالشكل المطلوب، وسيتم العمل بالتنسيق مع كل المتدخلين في المجال على التقليص من هذه النسبة لتكون في حدود 15% سنة 2025.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد "تعزيز النمو الاقتصادي والشامل للجميع والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع"

تتكثّف الجهود للنهوض بالاقتصاد الرقمي للرفع من قدرته التشغيلية ومن مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي وذلك بمواصلة العمل على تدعيم البيئة الرقمية والتشجيع على خلق فرص الاستثمار وجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال الرقمي.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار"

يتّجه العمل نحو تكثيف النفاذ الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت لضمان الاندماج الاجتماعي وتوفير فرص النفاذ للمعلومة والمعرفة لكافة فئات المجتمع وذلك من خلال تعميم الاستفادة من السعة العالية جدا وضمان فضاء سيبرني مؤمن على المستوى الوطني.

الهدف عدد 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية "تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"

يساهم قطاع تكنولوجيات الاتصال في تنفيذ استراتيجية الحكومة لتعصير الإدارة من خلال رقمنة الخدمات الإدارية لتبسيط الاجراءات البيروقراطية وإرساء إدارة إلكترونية في خدمة المستخدمين (المواطن والمؤسسة) تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة: شفافية، نجاعة، وموثوقية وسلامة وجودة الخدمات.

- **على مستوى إستراتيجيات المنظمات والهيئات الدولية حول التنمية الرقمية على غرار الاتحاد الدولي للاتصالات**

تنضوي استراتيجية قطاع تكنولوجيات الاتصال ضمن الغايات الاستراتيجية للاتحاد الدولي للاتصالات التي تهدف بالأساس إلى إتاحة وتعزيز إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكثيف استخدامها، سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع، والتصدي للتحديات الناجمة عن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولتحقيق هذه الأهداف وجب **تشخيص الوضعية الحالية للقطاع** والتي تتسم بـ:

- تحقيق خطوات هامّة في خصوص تبسيط الإجراءات من أجل إرساء إدارة عصريّة، وذلك على إثر إصدار النصوص التشريعيّة والترتيبية لا سيّما المرسوم عدد 17 لسنة 2020 المتعلق

بالمعرف الوحيد للمواطن والأمر الحكومي عدد 312 المتعلق به والمرسوم عدد 31 لسنة 2020 المتعلق بالتبادل الالكتروني المتعلق للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل والأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 المتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات تطبيقه. وتعتبر هذه النصوص القانونية والترتيبية نقلة نوعية وخطوة هامّة نحو إرساء إدارة تستجيب لتطلّعات المواطن والمؤسّسات الاقتصادية.

- تطبيق هذه النصوص على مستوى وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية التي نتج عنها إعفاء المواطنين من الاستظهار بوثيقة مضمون الولادة، يجري العمل حاليا على تبسيط الإجراءات على مستوى وزارة الداخلية المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية وبجوازات السفر وكذلك تبسيط الإجراءات على مستوى الوكالة التونسية للنقل البري بخصوص طلب ونقل البطاقة الرمادية بطريقة رقمية.
- العمل على مزيد رقمنة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطن وتحقيق الانتقال الرقمي وذلك في إطار تنفيذ برنامج Gov Tech في علاقة بالخدمات التي تقدمها وزارة التربية والشؤون الاجتماعية والوظيفة العمومية.
- تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تحسين نسبة النفاذ للأنترنات ذات السعة العالية جدا، سواء بتركيز خطوط الالياف البصرية أو تحسين شبكات الأنترنات الجوّالة من الجيل الرابع أو غيرها من التقنيات.
- انجاز دراسة في إطار تقييم مدى نضج الاقتصاد الرقمي، تناولت بالأساس بلورة العراقيل والإشكاليات التي حالت دون بلوغ الأهداف المرجوّة على مستوى الاستراتيجية الوطنية "تونس الرقمية 2020" وكذلك تحديد الفرص المتاحة من خلال رؤية استشرافية في أفق 2025، التي ستمكّن تونس من التموقع في المجال الرقمي وكذلك تهيئة بيئة ملائمة لتسريع تنمية الاقتصاد الرقمي.

وقد أفضت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- عدم مأسسة الدور الأفقي لوزارة تكنولوجيات الاتصال في الإشراف على إنجاز المشاريع الرقمية ممّا أدى إلى غياب حوكمة ناجعة نتج عنها بطء في نسق تنفيذ المشاريع الرقمية التي تخص قطاعات أخرى.

- نقص في الكفاءات الضرورية للإشراف على إنجاز المشاريع الرقمية.
- تشعب الإجراءات الإدارية التي لا تتلاءم مع النسق الذي تتطلبه مشاريع التحول الرقمي على غرار منظومة الشراءات العمومية الحالية التي لا تتلاءم مع خصوصيّات هذه المشاريع التي تعتمد على الإبتكار والتجديد.
- تعقيد الإجراءات المعتمدة في انتداب الكفاءات صلب الإدارة.
- غياب برامج تعليمية على المدى القصير لإعادة التدريب والرّسكلة المهنية لكسب المهارات الرقمية.
- الإطار القانوني والتنظيمي غير ملاءم لتطوير النظام البيئي الرقمي، يتّجه العمل نحو تحديثه من أجل تشجيع ريادة الأعمال الرقمية والإبداع في إنتاج المحتوى.

وتبعا لذلك وقصد تذليل الصعوبات آنفة الذكر، تم ضبط الأولويات التالية:

- تحويل الإدارة ورقمنة الخدمات.
- الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي.
- مراجعة النصوص وطريقة الحوكمة والتنظيم في مجال تكنولوجيات الاتصال.
- ترسيخ مكانة تونس كأرض للرقمنة والابتكار والتقنيات جديدة.
- بناء القدرات في المجال الرقمي.
- استغلال البيانات والتقدم واليقظة في المجال التكنولوجي.
- الأمن السيبرني ومكافحة الجريمة السيبرنية.

كما يتّجه العمل نحو تدعيم التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف وإيلاء الأهميّة لتكثيف الإتصال والتوعية للنهوض بالمجال الرقمي.

وتكمن أهداف هذه الاستراتيجية في تغيير جذري في المنهجيات وطرق العمل المعتمدة حاليا والتي تستوجب اتّخاذ عديد الإجراءات الضروريّة لاسيّما تطوير الأطر الترتيبية والتشريعية قصد الاستفادة من الإمكانيات المتاحة والمجددة للتكنولوجيات الرقمية. وفي هذا الإطار يتّجه العمل نحو مراجعة

عميقة وشاملة للإطار القانوني الذي تمارس فيه الخدمات المرتبطة بقطاع تكنولوجيات الاتصال لتعزيز المنافسة والتشجيع على المبادرة الخاصة والابتكار والتجديد وذلك بالسعي قدما لاستكمال مشروع المجلة الرقمية الجديدة التي تهدف إلى وضع إطار تشريعي جديد يأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات وكذلك الخيارات السياسية الرامية إلى إنشاء اقتصاد رقمي يوفر بيئة ملاءمة للاستثمار.

❖ أهم المحاور الإستراتيجية للمهمة:

تتمثل المحاور الاستراتيجية للمهمة للمرحلة القادمة فيما يلي:

- ضمان الادماج الاجتماعي الآمن الرقمي والمالي والحد من الفجوة الرقميّة بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص على حدّ سواء لتقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع.
- تطوير وإرساء الإدارة الإلكترونية ورقمنة خدماتها.
- النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد التكنولوجي.

II. تقديم برامج المهمة :

تتكون مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2022 من برنامجين إثنين.

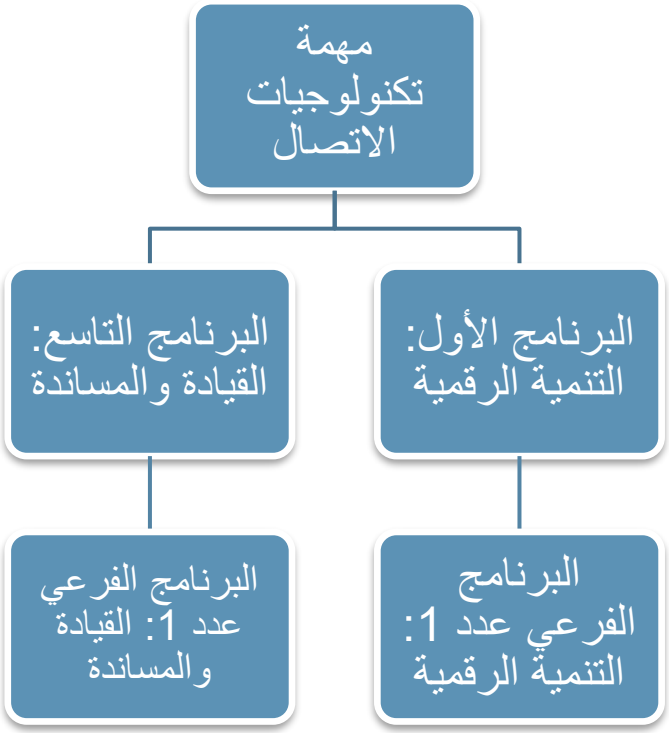

وتشتمل المهمة على برنامجين فرعيين اثنين و16 نشاطا و6 أهداف و15 مؤشرا لقيس أدائها ويساهم في تحقيقها 7 وحدات عملياتية و9 فاعلين عموميين:

البرامج	عدد الأنشطة	عدد الأهداف الاستراتيجية	عدد مؤشرات قيس الأداء
برنامج التنمية الرقمية	12	3	8
برنامج القيادة والمساندة	4	3	7
المجموع	16	6	15

3- الميزانية وإطارنفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ- بيان تطور ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الأقسام / البرامج	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
	المهمة							من ميزانية الدولة
	2022	18 500	7 145	63 500	55 130		144 275	
	2021	17 950	6 930	63 150	45 970		134 000	
	نسبة التطور (2021/2022)	3%	3%	0.5%	20%		7.6%	
	النسبة من ميزانية المهمة							
	البرامج							النسبة من ميزانية المهمة
البرنامج 1: برنامج التنمية الرقمية	2022	2 000		60 000	47 630		109 630	
	2021	2 100		60 000	40 030		102 130	
	نسبة التطور	-5%		0%	19%		7%	
برنامج 9: القيادة والمساندة	2022	16 500	7 145	3 500	7 500		34 645	
	2021	15 850	6 930	3 150	5 940		31 870	
	نسبة التطور	4%	3%	11%	26%		8.7%	

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

يعود التطور المسجل على مستوى ميزانية برنامج التنمية الرقمية (في حدود 7%) إلى التطور المسجل على الاعتمادات الخاصة بالقروض الخارجية الموظفة حيث تم ترسيم مبلغا قدره 17.630 ألف دينار سنة 2022 مقابل 10.030 ألف دينار سنة 2021 وذلك أخذا في الإعتبار النسب الهامة في تقدم الإنجاز الخاص بالمشاريع الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة.

ب- توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج والأنشطة

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة (اعتمادات التعهد)

الوحدة:ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج 1: التنمية الرقميّة	**122 100**	**304 000**	**%149**
النشاط 1: تطوير البنية التحتية الاتصالية وتحسين النفاذ للسعة العالية جدا	30 638	103 726	%239
النشاط 2:تنمية الاقتصاد الرقمي	2 020,60	2 284	%13
النشاط 3: رقمنة الادارة	29 175	137 785	%372
النشاط4: تشجيع الاستثمار ودفع التشغيل في المجالات الرقمية خاصة الموجهة للتصدير	266,4	205	%23-
النشاط 5: منحة لفائدةONP	1 000	1 000	%0
النشاط 6: منحة لفائدة ONT	40 989	40 989	%0
النشاط 7: منحة لفائدةANSI	4 833	4 833	%0
النشاط 8: منحة لفائدة ATT	5 298	5 298	%0
النشاط 9: منحة لفائدة الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية	2 500	2 500	%0
النشاط A: منحة لفائدة المركز الوطني للإعلامية	1 000	1 000	%0
النشاط B: منحة لفائدة "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية)	4 380	4 380	%0
البرنامج 9: القيادة والمساندة	**38 870**	**40 925**	**5 %**
النشاط 1: القيادة	4 305	4 581	6.5 %
النشاط2: خدمات لوجيستية وتسيير	17 863	19 719	10 %
النشاط 3: متابعة التصرف الإداري والمالي(المعهد)	6 130	6 510	6%
النشاط 4: متابعة التصرف الإداري والمالي (المدرسة)	10 572	10 115	-4 %
المجموع	**160 970**	**344 925**	**114%**

جدول عدد 3:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة (اعتمادات الدفع) الوحدة: ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج 1: التنمية الرقميّة	**102130**	**109630**	**%7**
النشاط 1: تطوير البنية التحتية الاتصالية وتحسين النفاذ للسعة العالية جدا	20638	23356	%13
النشاط 2:تنمية الاقتصاد الرقمي	2020,6	2284	%13
النشاط 3: رقمنة الادارة	19205	23785	%24
النشاط4: تشجيع الاستثمار ودفع التشغيل في المجالات الرقمية خاصة الموجهة للتصدير	266,4	205	%23-
النشاط 5: منحة لفائدةONP	1000	1000	%0
النشاط 6: منحة لفائدةCERT	0	0	%0
النشاط 7: منحة لفائدة ONT	40989	40989	%0
النشاط 8: منحة لفائدةANSI	4833	4833	%0
النشاط 9: منحة لفائدة ATT	5298	5298	%0
النشاط A: منحة لفائدة الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية	2500	2500	%0
النشاط B: منحة لفائدة المركز الوطني للإعلامية	1000	1000	%0
النشاط C: منحة لفائدة "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية)	4380	4380	%0
البرنامج 9: القيادة والمساندة	**31 870**	**34 645**	**8.7 %**
النشاط 1: القيادة	4 305	4 581	6.5 %
النشاط2: خدمات لوجيستية وتسيير	11 863	13 439	13.2 %
النشاط 3: متابعة التصرف الإداري والمالي(المعهد)	6 130	6 510	6%
النشاط 4: متابعة التصرف الإداري والمالي (المدرسة)	9 572	10 115	5.6 %
المجموع	**134 000**	**144 275**	**7.6%**

ت- إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

بيان توزيع الإعتمادات داخل المهمة حسب البرامج وحسب طبيعة النفقة على المدى المتوسط وعلاقته بإستراتيجية القطاع بالإعتماد على الجدولين التاليين:

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	15 605	17 950	18 500	19 150	19 800
نفقات التسيير	2 900	6 930	7 145	7 150	7 300
نفقات التدخلات	88 848	63 150	63 500	63 600	63 700
نفقات الاستثمار	50 160	45 970	55 130	60 610	68 060
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**157 513**	**134 000**	**144 275**	**150 510**	**158 860**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**157 776**	**134 268**	**144 550**	**150 792**	**159 142**

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) :

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
التنمية الرقميّة	136 410	102 130	109 630	113 760	120 880
القيادة والمساندة	21 103	31 870	34 645	36 750	37 980
المجموع	**157 513**	**134 000**	**144 275**	**150 510**	**158 860**

المحور الثاني
تقديم برامج المهمة

البرنامج الأول: التنمية الرقمية

- رئيسة البرنامج: السيدة سناء الهواري المكلفة بالإدارة العامة لتكنولوجيات المعلومات

- **مرجع التسمية:**

- قرار من وزير تكنولوجيات الاتصال متعلق بتسمية السيدة سناء الهواري رئيسة لبرنامج التنمية الرقمية بمهمة تكنولوجيات الاتصال، وذلك ابتداء من 01 ديسمبر 2021

1.1-تقديم البرنامج واستراتيجيته:

❖ استراتيجية البرنامج:

تندرج استراتيجية برنامج "التنمية الرقمية" ضمن المخطط الاستراتيجي "تونس الرقمية" وتعد إحدى ركائز أولويات الحكومة وتتمثل في:

- تحسين البنية الأساسية بما فيها الكثافة الهاتفية والكثافة البريدية والنفاذ إلى السعة العالية،
- ضمان النفاذ للسعة العالية جدا من خلال تحسين البنية التحتية ومزيد تطوير الشبكات الإدارية المندمجة
- المساهمة في المجهود الحكومي لإصلاح الإدارة لتبسيط الاجراءات البيروقراطية عبر مواصلة رقمنة الخدمات الإدارية،
- النهوض بالاقتصاد الرقمي من خلال توفير البيئة الرقمية الملاءمة والتشجيع على خلق فرص الاستثمار في المجال الرقمي وجعل تونس وجهة استثمارية جاذبة،

❖ الأهداف الاستراتيجية للبرنامج:

تتمثل الأهداف الاستراتيجية فيما يلي:

- ✓ تحقيق الادماج الاجتماعي الآمن الرقمي والمالي،
- ✓ إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة الأفراد والمؤسسات تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة،
- ✓ تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال.

❖ خارطة البرنامج:

يتكون برنامج التنمية الرقمية من برنامج فرعي وحيد، من أربع وحدات عملياتية ومن تسع فاعلين عموميين يساهمون في تنفيذ استراتيجية البرنامج.

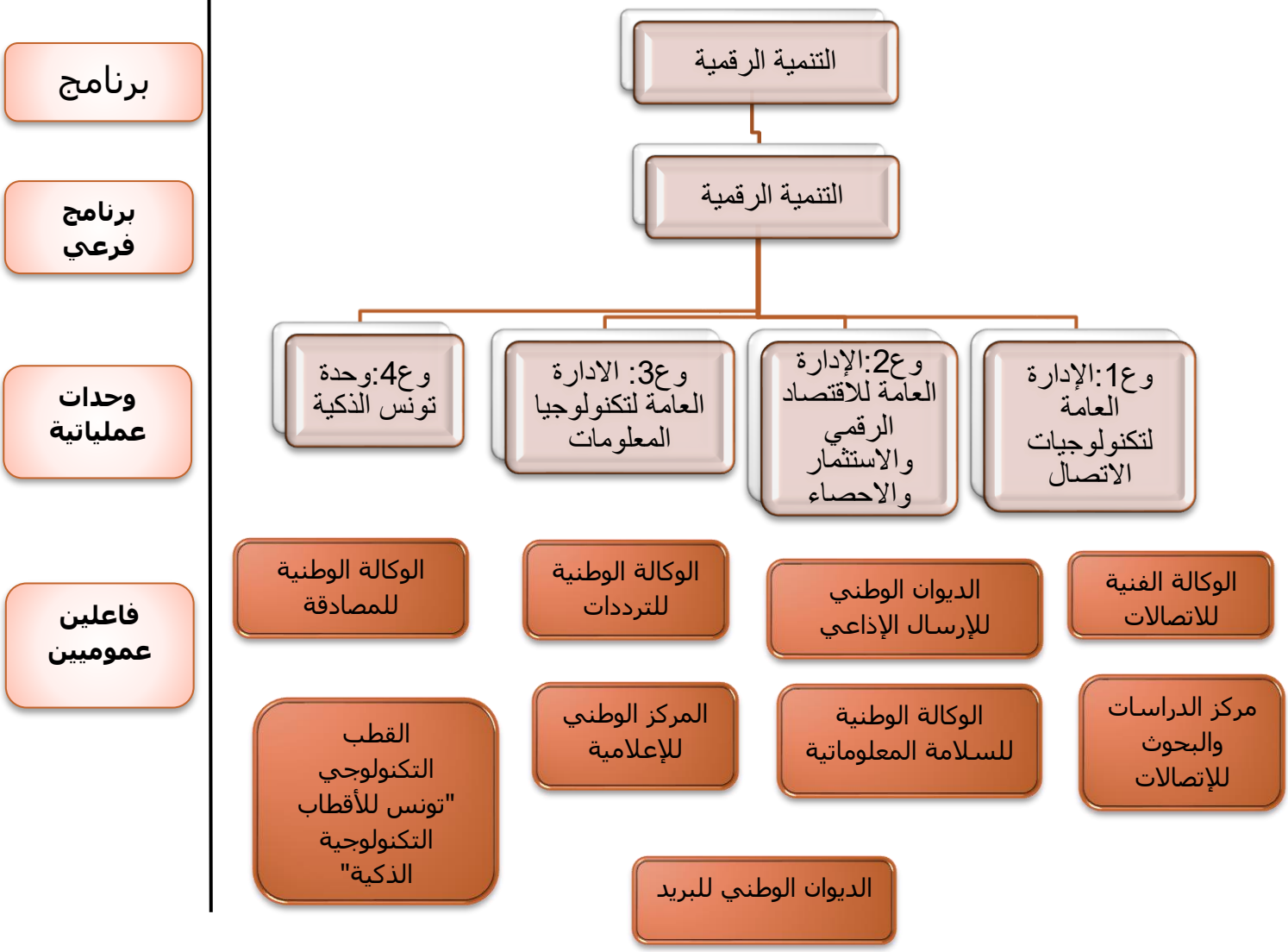

قائمة الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج التنمية الرقمية

الفاعل العمومي	الاسم باللغة الفرنسية	الاسم باللغة العربية
ONP	Office National des Postes «La Poste Tunisienne»	الديوان الوطني للبريد " البريد التونسي"
CERT	Centre d'Etudes et des Recherches des Télécommunications	مركز الدراسات والبحوث للاتصالات
ONT	Office National de la Télédiffusion	الديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزي
ANSI	Agence Nationale de la Sécurité Informatique	الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية
ATT	Agence Technique des Télécommunications	الوكالة الفنية للاتصالات
*ANF	Agence Nationale des Fréquences	الوكالة الوطنية للترددات
ANCE	Agence Nationale de Certification Electronique	الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية
CNI	Centre National de l'Informatique	المركز الوطني للإعلامية
STT	Smart Tunisian Technoparks	تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية

ملاحظة: الوكالة الوطنية للترددات فاعل عمومي لا يتمتع بمنحة لتمويل ميزانيته

2.1-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

❖ تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف 1-1-1 : تحقيق الادماج الاجتماعي الآمن الرقمي والمالي

- **تقديم الهدف**: يسعى برنامج التنمية الرقمية من خلال هذا الهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وسدّ الفجوة الرقمية بين مختلف المناطق الترابية بالبلاد وذلك بالاعتماد أساسا على التكنولوجيات ذات السعة العالية والعالية جدا، حيث أن تدعيم البنية التحتية، من شأنه أن يساهم فى تحقيق النفاذ العادل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع (بمختلف فئات المجتمع:الأطفال والشباب والنساء وحاملي الإعاقة) وبالتالي محو الأميّة الرقمية، وهو ما سيتبيّن من خلال مؤشر نسبة نفاذ

شبكات الانترنات القارة لفائدة الأسر، هذا المؤشر الذي تم دعمه بمؤشر ثان: نسبة الاشتراك بالانترنات القارة والجوالة لكل 100 ساكن وذلك حتى تتضح المجهودات المبذولة في سبيل دعم الادماج الرقمي للمواطنين.

كما تسمح البنية التحتية الرقمية بتوسيع نطاق النفاذ إلى الخدمات العامة الأساسية، وتعزيز الرخاء الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من ناحية أخرى، يسعى البرنامج إلى تعزيز الإدماج المالي وذلك عبر دعم النفاذ واستعمال المنتجات والخدمات الماليّة، مع ضمان حماية مُستهلكي هذه الخدمات بما يُساهم في دفع عجلة التنمية وخلق مواطن شغل والحدّ من التفاوت الجهوي.

هذا واعتبارا إلى أن البريد التونسي مؤسسة مالية مُدمجة، فإنه يسعى إلى تمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يجدون صعوبة في النفاذ للقطاع المالي من منتجات وخدمات ماليّة تُلبي احتياجاتهم، وذلك بتنمية عدد الحسابات البريدية الجارية في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة، كما يتم العمل على رفع نسق الإدماج المالي بتقليص تداول الأموال النقدية (Decashing) عبر تطوير خدمات مالية رقمية جديدة وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني لفائدة مختلف فئات المجتمع التونسي بما يتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن، وهو ما سيتم متابعته من خلال المؤشر: نسبة المواطنين المالكين لحسابات بريدية / عدد السكان.

كل ذلك مع العمل على تحقيق ادماج آمن، للتوصل إلى "بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" من خلال الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني.

تقديم المؤشرات:

✓ **المؤشر 1.1.1.1: نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة:**

يشير هذا المؤشر إلى نسبة نفاذ الأسر التونسية إلى الانترنات القارة بمختلف التكنولوجيات المستعملة اعتمادا على وجود اشتراك مفعّل بالإقامات السكنية مهما كانت الأجهزة الطرفية المستعملة، ويعبّر هذا المؤشر عن مدى الادماج الرقمي للأسرة باعتبارها النواة الأساسية في المجتمع.

كما يمكّن هذا المؤشر من توزيع المعطيات حسب خصائص الوسط السكني من ذلك مثلا أنه تم خلال سنة 2019 تسجيل نسبة الأسر التي لديها نفاذ للأنترنات كالتالي :

- 56,2% من مجموع الأسر بالوسط البلدي
- 39,5% من مجموع الأسر بالوسط غير البلدي.

✓ **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة	**نسبة مائوية**	**40.7%**	**46.4%**	**51.6%**	**56.7%**	**61.9%**

✓ **المؤشر 2.1.1.1: عدد اشتراكات الانترنات القارة والجوالة بالنسبة لكل 100 ساكن**

إن اعتماد هذا المؤشر من شأنه أن يبين سعي الدولة لتعميم النفاذ وضمان الاندماج الاجتماعي، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يبين تطور عدد السكان الذين يستخدمون الانترنات، وبالتالي المساهمة في الحدّ من الفجوة الرقمية والعمل على ضمان حق المواطن التونسي في النفاذ إلى شبكات الاتصال كما هو مكفول بالدستور التونسي.

✓ **إنجازات وتقديرات المؤشر 2.1.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.1.1.1 عدد اشتراكات الانترنات القارة والجوالة بالنسبة لكل 100 ساكن	نسبة مائوية	%87.8	%91	%92	%93	%95

✓ **المؤشر 3.1.1.1: نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات افتراضية (بطاقات الدفع اوالسحب)**

إن إعتماد هذا المؤشر من شأنه أن يبين مدى مساهمة البريد التونسي في تحقيق التنمية الرقمية من خلال دفع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي بتسهيل النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة الفئات

الاجتماعية التي لا يشملها النظام البنكي وخلق ديناميكية اقتصادية جهوية عبر تموقع البريد التونسي في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة.

كما أن إستعمال بطاقات الدفع والسحب يساهم في دعم التحول الرقمي والحدّ من التعامل النقدي (Decashing) إضافة إلى تطوير خدمات مالية رقمية جديدة تتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن (تطبيقة MyPoste"، منظومة D17).

✓ **إنجازات وتقديرات المؤشر 3.1.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.1.1.1. نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية (بطاقات الدفع اوالسحب)	نسبة مائوية	%54,4	%57,5	%64,9	%71,6	%80,4

الهدف 2.1.1: إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة الأفراد والمؤسسات تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة ،

- **تقديم الهدف:** إن إرساء إدارة الكترونية من شأنه أن يكرس سياسة الدولة في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والمسارات الداخلية وعبر مكافحة البيروقراطية مما يعود نفعا على تحسين الخدمات المقدمة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) وتعصيرها وهذا في كنف الشفافية الذي يضمن حق التكافؤ المجتمعي.
- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.1.1: عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمستخدمين (المواطن أو المؤسسة)**

يمكن هذا المؤشر من تحقيق الهدف عبر توفير خدمات رقمية تتلاءم مع حاجيات المستخدمين كميا عبر توفير عدد كبير من الخدمات ونوعياً عبر تقديمها بالجودة المطلوبة.

كما أن لهذا المؤشر ارتباطا وثيقا بمستوى الخدمات الإلكترونية حيث أن مدى استعمالها مكن من التأكد من مدى صلوحية وجودة هذه الخدمات.

✓ **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.1.1: عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمستخدمين (المواطن أو المؤسسة)	خدمة	---	50	50	70	80

إن مختلف الأنشـطة المبرمجة والتي تهدف إلى رقمنة عديد الخدمات إلى جانب المشـاريع المتعلقة بتبسـيط الإجراءات سـتمكن من إرسـاء منظومة متكاملة ومترابطة وفعالة تضـم تدريجياً أكبر عدد ممكن من الخدمات الرقمية.

✓ **المؤشر 2.2.1.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة):**

المرور من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها.

✓ **إنجازات وتقديرات المؤشر 2.2.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشـر 2.2.1.1: نسـبة المراسـلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصـرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)	**نسبة**		**%80**	**80%**	**%100**	**%100**

إن تعميم المنظومة إلى جانب العمل على تفعيل كافة الخاصيات التي تتيحها والاستفادة المثلى منها يمكن من المرور إلى تصرف إلكتروني كلي للمراسلات وبالتالي إرساء ركيزة هامة من ركائز إدارة رقمية تتميز بالفاعلية والكفاءة.

الهدف 3.1.1: تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال

- **تقديم الهدف:** يهدف المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية" إلى فسح مجالات المبادرة والاستثمار وتطوير مناخ الأعمال من خلال وضع أطر تشريعية وترتيبية محفزة لبعث وتطوير المؤسسات الاقتصادية تقوم خاصة على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة لتحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، كما يهدف إلى تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال.

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.3.1.1: نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي**

تم اختيار هذا المؤشر باعتباره يعكس واقع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر محتسب باعتماد المعطيات المتوفرة ضمن الحسابات الوطنية التي يمسكها المعهد الوطني للإحصاء.

✓ **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.3.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.3.1.1: نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة	(*)	4.5	4.5	4.5	4.5

(*) المؤشر غير متوفر، سيتم موافاتنا به في أواخر 2021 من طرف المعهد الوطني للإحصاء،

✓ **المؤشر 2.3.1.1: عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا:**

تم اختيار هذا المؤشر لإنه يعكس احدى السياسات العمومية لتحويل المنوال الاقتصادي لتونس وذلك بالنظر إلى الدور الأساسي للمؤسسات الناشئة في تأمين التحول الرقمي.

وقد تم الانطلاق في إسناد العلامات (Label Start Up) بداية من شهر أفريل2019.

كما تجدر الإشارة أنه سيتم العمل على تشجيع العنصر النسائي للمشاركة في برنامج تونس الناشئة وذلك من خلال تكثيف التكوين والتعريف بالمشروع.

❖ **برنامج تونس الناشئة:**

تم منذ انطلاق البرنامج في أفريل 2019 وإلى حدود أكتوبر 2021 إسناد607 علامة مؤسسة ناشئة مع تفعيل أغلب الامتيازات المقررة بعنوان العلامة وفق قانون المؤسسات الناشئة.

الإطار الإستراتيجي لبرنامج تونس الناشئة:

برنامج المؤسسات الناشئة يندرج ضمن المخطط الوطني الإستراتيجي -تونس الرقمية 2020-Tunisie Digitale– وهو برنامج متواصل ضمن مخطط التنمية (2021-2025).

يتألّف هذا البرنامج من ثلاث مكوّنات رئيسية:

1. إطار قانوني مميّز وخصوصي ويعرف ب: Startup Act
2. تركيز منظومة جديدة من صناديق ومؤسسات إستثمار موجهة لفائدة المؤسسات الناشئة عن طريق وضع وتركيز صندوق صناديق-Fonds de Fonds- ومن ثم السماح لاحقا بإنشاء صناديق إستثمار مختّصة،
3. تطوير وتحسين بيئة ومنظومة المرافقة والمساندة لفائدة المؤسسات الناشئة سواء من خلال برامج تكوين وتحسيس وتعاون وشراكات تتيح مزيد نشر ثقافة الريادة.

كما يكتسي برنامج تونس الناشئة بعدا إقليميا ودوليا ترجمه إنضمام تونس إلى تحالف إفريقيا الذكيّة Alliance Smart Africa وهي مبادرة ترمي إلى إنجاح مسار التحوّل الرقمي للقارّة الإفريقية وتساهم تونس فيها من خلال برنامج يهدف إلى النهوض بالمؤسسات الناشئة في القارة الإفريقية.

كما برز البعد الدولي لهذا البرنامج من خلال التكريم الذي حظيت به مبادرة Startup Tunisia على مستوى القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS بإعتبارها أفضل مبادرة لتطوير ريادة الأعمال المحلية والنظم البيئية الاستثمارية في العالم في عام 2020.

❖ **تركيز إطار جديد ومجدد لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة:**

تم في نطاق الاتفاق الممضى بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع لمجموعة البنك العالمي كما تمت الموافقة عليه بمقتضى القانون عدد 26 لسنة 2020 مؤرخ في 28 ماي 2020 تخصيص مبلغ ستة وستون مليون وتسعمائة ألف أورو (66,9 مليون أورو) لدعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة تتوزع كالتالي:

1) 45 مليون دولار: حصة مقررة للمشاركة في صندوق الصناديق (ANAVA) وهي حصة إستثمار من طرف صندوق الودائع والأمانات بإعتباره ممثل الدولة،

2) 17 مليون دولار: حصة مقررة للمشاركة في الصندوق الموجه للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المجددة (INNOVTECH) وهي حصة إستثمار من طرف صندوق الودائع والأمانات بإعتبارها ممثل الدولة في صندوق الصناديق وشركة سمارت كابيتال،

3) 8 مليون دولار: منحة مقررة لدعم ومرافقة بيئة المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة (Ecosytème) وهي منحة منزلة في صندوق الودائع والأمانات وتصرف بصفة تشاركية مع شركة سمارت كابيتال،

4) 5 مليون دولار: منحة لدعم وحدة التصرّف وإنجاز المشروع وهي شركة سمارت كابيتال،

❖ **أهداف برنامج تونس الناشئة (2019-2024):**

1. تكوين ألف مؤسسة ناشئة وإحداث ما لا يقل عن عشرة ألاف موطن شغل.
2. تحقيق رقم معاملات يضاهي أو يفوق واحد مليار دينار.
3. التوّصل إلى إنجاح عملية بعث مؤسسة ناشئة تونسية عالمية.

❖ **أهم ملامح برنامج تونس الناشئة سنة 2022:**

من المعتزم من خلال صندوق الصناديق لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة وبعد إطلاق طلبات تعبير عن الرغبة (Appels à manifestation d'intérêt)، للمستثمرين الخواص إنشاء ما لا يقل عن ستة عشر (16) صندوقا مختصا للإستثمار في المؤسسات الناشئة تغطي المراحل الأساسية في نمو تلك المؤسسات بداية من مرحلة النشوء (Ceed stage) إلى المرحلة المبكرة (early stage) إلى المرحلة المتقدمة (late stage)، بمعدل أربعة (04) صناديق لكل مرحلة بما يسمح بخلق ديناميكية وتوسيع العرض بالنسبة للمؤسسات الناشئة الطالبة للتمويل.

كما ستمكّن الموارد المالية المعبّئة بواسطة القرض المسند من توفير الإمكانيات لشركة سمارت كابيتال لدعم منظومة المرافقة والتأطير بالنسبة للمؤسسات الناشئة من خلال أربعة (04) آليات تتمثل في ما يلي:

آليتان تهمان المؤسسة الناشئة:

1. منحة إعداد وتطوير نماذج المنتجات وتجسيم الفكرة في مراحل النشوء
2. منحة الشروع في الإستثمار والتسويق،

وآليتان موجهتان إلى الحاضنات (incubateurs) ومراكز التسريع في إنجاز الاستثمار (accélérateurs):

3. منحة تحفيزية لفائدة الحاضنات ومراكز التسريع في إنجاز الاستثمار التي تنجح في مرافقة مشروع يتوّج بالحصول على علامة المؤسسة الناشئة (Label Startup)،
4. منحة لتطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الحاضنات ومراكز التسريع في إنجاز الاستثمار.

✓ **<u>إنجازات وتقديرات المؤشر 2.3.1.1:</u>**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات		إلى حدود أكتوبر 2021	تقديرات		
		2019	2020		2022	2023	2024
<u>المؤشر 2.3.1.1</u>: عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا	عدد	192	209	206	200	200	200

✓ **المؤشر.3.3.1.1 : عدد فرص العمل الجديدة في إطار مشروع تونس الذكية:**

يهدف مشروع تونس الذكية أساسا إلى خلق مواطن شغل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبالتالي تجدر الإشارة إلى أهمية متابعة تطور عدد مواطن الشغل المحدثة من قبل الشركات المنضوية تحت المشروع وجعله مؤشرا استراتيجيا لتقييم أداء البرنامج.

وتتمحور أنشطة وحدة تونس الذكية بالأساس حول تشجيع المؤسسات العالمية على تركيز فروع لها بالبلاد التونسية مما من شأنه أن يساهم في خلق مواطن شغل جديدة وذات قيمة مضافة عالية، هذا الى جانب العمل على ملاءمة قدرات وكفاءات الموارد البشرية التونسية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال مع متطلبات فرص العمل في مجال الاقتصاد الرقمي وتخصصاته بهدف المساهمة في دعم وتطوير القدرة التشغيلية لطالبي الشغل.

✓ **إنجازات وتقديرات المؤشر 3.3.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر.3.3.1.1. 3: عدد فرص العمل الجديدة في إطار مشروع تونس الذكية	عدد	----	6000	6000	6000	6000

❖ تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جـــدول عـــــــدد6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج التنمية الرقمية

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	التدخلات	الأنشطة الفرعية	دعائم الأنشطة
البرنامج الأول: التنمية الرقمية	**الهدف 1-1-1 تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي**	**المؤشر1.1.1.1: نسبة نفاذ شبكات الانترنات لفائدة الأسر**	**51.6 %**	**النشاط 1: تطوير البنية التحتية الاتصالية وتحسين النفاذ للسعة العالية جدا**	✓	✓	مشروع تغطية المناطق البيضاء	✓ إعداد العناصر المرجعية لطلبات العروض وكراسات الشروط الانطلاق في إجراءات الصفقات العمومية ومتابعة التنفيذ وصولا إلى مرحلة الخلاص
							مشروع الشبكة الوطنية الإدارية RNIA II المندمجة 2	
							مشروع منظومة مراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة NOC	
							مشروع الشبكة الإدارية المندمجة بلديات RNIA III	
							مشروع الشبكة الإدارية المندمجة عدالة RNIA IV	
							مشروع انجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية خارجية باثنتي عشر مركبا جامعيا وتسعة عشر معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية	
							مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية	
							مشروع هيكل المفتاح العمومي الخاص بوزارة الدفاع الوطني	
							تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية Edunet 10	
		✓ **المؤشر 2.1.1.1: عدد اشتراكات الانترنات القارة والجوالة**	**92%**				مكونات المشاريع المموّلة على القرض المبرم مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير GOVTECH	

		بالنسبة لكل 100 ساكن						
		المؤشر3.1.1.1: **نسبة المواطنين الذين لديهم لحسابات بريدية / عدد السكان**		**النشاط 5: منحة لفائدة الديوان الوطني للبريد**		- تطوير أنظمة وتجهيزات الدفع الإلكتروني - إقتناء الموزعات الآلية للنقديات DAB/GAB - إقتناء آلات طرفية للدفع الإلكتروني TPE - تركيز نظام لطبع وتشخيص بطاقات الدفع الإلكتروني Cartes EMV - تحيين النظام المعلوماتي الخاص بالبطاقات مسبقة الدفع - تطوير أنظمة النقديات - إحداث البنك الرقمي، - Développement applications Mobile et API - Etude pour l'accompagnement à la mise en place de la Banque digitale - Développement des applications dans le cadre de startup - الإنخراطات والمساهمات في المنظمات الدولية وإستغلال الشبكات الدولية - إقتناء بطاقات الدفع الإلكترونية		
	الهدف 2.1.1: **إرساء إدارة**	**المؤشـــر 1.2.1.1:** **عدد الخدمات الرقمية**		**النشاط 3: رقمنة الادارة**		تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية		

	رقمية عصرية في خدمة الأفراد والمؤسسات تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة	**المقدمة للمستخدمين (المـــواطـــن أو المؤسسة)**				تركيز نظام مدمج للبريد التونسي (Solution Informatique de Gestion Intégrée)		
						تركيز البريد الرقمي للمواطن على غرار الخدمات الالكترونية: Lettre recommandée électronique avec accusé de réception -Boite Postale Digitale - Cachet Postal Digital		
						تركيز منظومة بوابة العدالة (Portail de la Justice)		
						تركيز منظومة السجل العدلي		
						تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Visa)		
						تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Consulat)		
						إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن		
						تأهيل منظومة الحالة المدنية		
						وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية: تمكّن من ضمان التبادل اللامادي والمباشر للمعطيات بين الهياكل العمومية		

							برنامج وطني لإدارة التغيير والاتصال	
							إرساء وتركيز منظومة الخلاص الالكتروني للطلب العمومي	
							تركيز نظام التصرف في الموارد البشرية للوظيفة العمومية	
							إرساء منصة رقمية للتصرف في المنح والتمويلات الثقافية	
							تركيز نظام معلوماتي لشبكات المكتبات العمومية	
		المؤشر 2.2.1.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)	**80%**				-صيانة (الصيانة التطويرية) وإيواء منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات "عليّسة" بالإدارة	-تحديد الخدمات الإدارية التي سيتم رقمنتها عبر منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات -إعداد دراسة لتحديد الخصائص الوظيفية المنتظرة - رقمنة الإجراءات على منظومة عليسة(Paramétrage) - تكوين المستعملين - متابعة الاستغلال عن طريق مؤشرات الاستعمال
	الهدف3.1.1 : تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال	**المؤشر 1.3.1.1: نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي**	**4.5%**	**النشاط 2: تنمية الاقتصاد الرقمي**			-مشروع تركيز علامة الثقة لمواقع التجارة الإلكترونية	-متابعة تطوير استعمال البطاقة التكنولوجية الدوليّة وفتحها على مجالات التجارة الالكترونية وارساء نظام جبائي يخصها لتصبح بطاقة بنكية دولية رقمية. -إعادة فتح قنوات التفاعل مع منظومات عالمية مختصة في التحويلات المالية وعدم الإقتصار على شركة Paypalفقط وذلك لفض الإشكال المتعلّق بتأمين إدخال الأموال المستحقة للمؤسسات التونسية والأشخاص

								الطبيعيين التونسيين بعنوان الخدمات المنجزة عبر الأنترنات. -تعميم خدمة الدفع بواسطة الهاتف الجوال M-Payment -مواصلة التعاون مع الإتحاد البريدي العالمي Union Postale Universelle UPU لتطوير خدمات التجارة الإلكترونية وتركيز مشروع المنصّة الإقليمية لطرود التجارة الإلكترونية بتونس " Ecom@africa "
		المؤشـــر 2.3.1.1: عدد المؤسسات الناشئة المتحصـــلة على علامة سنويا	**200**			-التكفّل بإجراءات ومعاليم تسجيل براءات الاختراع لفائدة المؤسسات الناشئة – مساهمات موضوعة على ذمة صندوق ضمان المؤسسات الناشئة		-إعداد تصوّر وبرنامج تنفيذي بالنسبة للمكونين الثالث والرابع من برنامج تونس الناشئة والمتعلقين تباعا بتطوير الكفاءات Talent Pool والإدماج الجغرافي- Inclusion Géographique والشروع في تجسيم هذين المكونين . -تركيز صندوق الصناديق- Fonds des Fonds- الذي سيتولى تمويل صناديق إستثمار مختّصة تسند لها تراخيص في النشاط مع التوقع بإمكانية بعث صندوق إستثمار مختّص وبعث عدة صناديق .
		المؤشـــر 3.3.1.1 : عـدد فـرص الـعـمـل الـجـديـدة فـي إطـار مشروع تونس الذكية	6000	**النشاط 4:** تشجيع الاستثمار ودفع التشغيل في المجالات الرقمية خاصة الموجهة للتصدير		- المشاركة وتنظيم التظاهرات والمعارض العالمية. - تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية والترويجية لتونس الذكية - تنظيم تظاهرات لفائدة طالبي الشغل منها معرض التشغيل السنوي لبرنامج "تونس الذكية" Smart Tunisia Job Fair, - تركيز نظام معلوماتي لملاءمة قدرات وكفاءات الموارد البشرية التونسية في مجال تكنولوجيات		- المراجعة الاستراتيجية والهيكلية لتونس الذكية للاستجابة لحاجيات ومستجدات قطاع الاقتصاد الرقمي على الصعيدين المحلي والعالمي – الترويج واستقطاب الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالتنسيق مع الهياكل المعنية، – تنسيق إنجاز المشاريع التي تندرج في إطار مشروع تونس الذكية،

							المعلومات والاتصال مع متطلبات فرص العمل في مجال الاقتصاد الرقمي وتخصصاته ودعم وتطوير القدرة التشغيلية	– تنسيق إسناد الامتيازات التي تلتزم بها الدولة بعنوان المشروع ومتابعة إنجاز التزامات الأطراف المنتفعة بهذه الامتيازات – تطوير الكفاءات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقتها لسوق الشغل.

❖ لمحة عن مساهمة بعض الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعلين العموميين	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
الديوان الوطني للبريد	- تطوير أنظمة وتجهيزات الدفع الإلكتروني - إقتناء الموزعات الآلية للنقديات DAB/GAB - إقتناء آلات طرفية للدفع الإلكتروني TPE - تركيز نظام لطبع وتشخيص بطاقات الدفع الإلكتروني Cartes EMV - تحيين النظام المعلوماتي الخاص بالبطاقات مسبقة الدفع - تطوير أنظمة النقديات - إحداث البنك الرقمي، - Développement applications Mobile et API - Etude pour l'accompagnement à la mise en place de la Banque digitale - Développement des applications dans le cadre de startup - الإنخراطات والمساهمات في المنظمات الدولية وإستغلال الشبكات الدولية - إقتناء بطاقات الدفع الإلكترونية	**1 000***
القطب التكنولوجي «تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"	. برنامج تنشيط تكنولوجي للمركبات التكنولوجية (الغزالة-منوبة) من أجل مرافقة أصحاب المشاريع المجددة بمركب الغزالة للابتكار ومساعدتهم على إحداث شركاتهم الناشئة - مواصلة تنفيذ برنامج إعادة هيكلة المراكز الجهوية للعمل عن بعد وتحويلها من فضاءات يقتصر دورها على الإيواء إلى مراكز مشعة على الصعيد الجهوي عبر ثلاث برامج أساسية: 1 - توفير فضاءات للعمل التشاركي 2 - إحداث فضاءات جهوية للابتكار بالشراكة مع مؤسسات التعليم العالي	**4 380***

	3- تنفيذ برامج للتكوين و إعادة التأهيل نحو المهن التكنولوجية الحديثة لتحسين إدماج أصحاب الشهائد العليا في سوق الشغل - تفعيل برامج الشراكة مع المؤسسات الوطنية والعالمية من أجل التعريف بميزات الاستثمار في صناعة الذكاء بتونس واستقطاب كبريات الشركات العالمية	
المركز الوطني للإعلامية	- تأهيل مركز الإيواء: ضمان استمرارية خدمات إيواء واستغلال المنظومات الوطنية من خلال تركيز الحوسبة السحابية الخاصة التي تتكامل مع الحوسبة السحابية الوطنية. - القيام بمهمة مشغل الترابط البيني - القيام بالمهام الفنية والعملياتية المرتبطة بالتصرف في سجل المعرف الوحيد للمواطن - تركيز منصة تكنولوجية للختم الإلكتروني المرئي	**1 000***

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

3.1- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج التنمية الرقمية:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج التنمية الرقمية
التوزيع حسب طبيعة النفقة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات		
			2022	2023	2024
نفقات التأجير	1 349	2100	2 000	2 150	2 300
نفقات التسيير	0	0	0	0	0
نفقات التدخلات	85 863	60000	60 000	60 000	60 000
نفقات الاستثمار	49 198	40 030	47 630	51 610	58 580
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	136 410	102130	109 630	113 760	120 880
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	136 410	102130	109 630	113 760	120 880

البرنامج التاسع: القيادة والمساندة

- رئيسة البرنامج: السيد محمد أمين زروق المدير العام للمنشآت والمؤسسات العمومية
- <u>مرجع التسمية:</u>
- قرار وزير تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي المؤرخ في 13 جويلية 2020

1.2- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

❖ تقديم إستراتجية البرنامج:

تنضوي استراتيجية برنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال ضمن التوجهات الوطنية للتنمية الرقميّة:

- ✓ حوكمة مهمة تكنولوجيات الاتصال وتعزيز دور القيادة تحت إشراف رئيس المهمة من حيث متابعة وتقييم أداء البرنامجين وضمان تناغمها في إطار استراتيجية المهمة.
- ✓ العمل على تدعيم التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف وإيلاء الأهميّة لتكثيف الإتصال والتوعية للنهوض بالمجال الرقمي.
- ✓ تطوير المنظومة التشريعية في القطاع.
- ✓ تفعيل مخرجات المجلس الأعلى للاقتصاد الرقمي والمجالس الوزارية ومتابعة التوصيات المنبثقة عنها والتنسيق في الغرض مع كافة المتدخلين لرفع الإشكاليات التي تحول دون إنجاز البرامج والمشاريع بالنسق المطلوب.
- ✓ تركيز آليات الرقابة الداخلية والحوكمة الرشيدة من خلال رصد الإخلالات والعمل على تجاوزها في إطار حسن التصرف الإداري والمالي واعتماد أفضل الممارسات.
- ✓ العمل على تفعيل آليات الحكومة المفتوحة ومزيد التواصل والتعريف بأنشطة المهمّة عبر كافة وسائل الاتصال الحديثة والتحيين الدوري للموقع الرسمي للمهمة.
- ✓ التوجّه نحو اعتماد الكل رقمي"Full Digital" داخل المهمة.

هذا وتتمثّل أهم الأولويات في مجال المساندة فيما يلي:

- تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمهمة.
- رقمنة الخدمات الإدارية داخل المهمة في إطار التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل.
- تركيز نظام معلوماتي بالمهمة.

- تفعيل منظومة الخدمات ذات القيمة المضـافة على مسـتوى الوثائق الإدارية والمالية للعون (طلب عطلة، بطاقة خلاص، شهادة عمل، شهادة في الاجر...).
- الارتقاء بالموارد البشـرية باعتبارها العنصـر الرئيسـي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدمـاتهـا والنهوض بـالعلاقـة النوعيـة والكميـة بين الإدارة والمتعـاملين معهـا وذلـك بالتدقيق في تحديد الحاجيات والجدوى الوظيفية للانتداب، وحســـن توظيف وتعزيز القدرات والمهارات المهنية.
- ضـمان المسـاواة بين مختلف الفئات مع الحرص على دعم تكافؤ الفرص بين النسـاء والرجال وتقليص الفوارق على مسـتوى جميع الخدمات الإدارية المسـداة على غرار التكوين، التسميات في الخطط الوظيفية، المناظرات، ...
- وضع برنامج لتطوير الخدمات الاجتماعية المسداة لفائدة الاعوان.
- ترشـيد اسـتهلاك الطاقة وصـيانة السـيارات الإدارية وتهيئة البناءات وتوفير المعدات والتجهيزات اللازمة لمتطلبات العمل، مما يسمح بحسن التصـرف في الموارد المادية وتحسين ظروف العمل.
- تحسين التصرف في الاعتمادات وذلك من خلال الرّفع من نسق استهلاك الاعتمادات خاصة المتعلقة بالاستثمار.
- إحترام الآجال وضـمان جودة الخدمات المسـداة مع ضـمان مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية.

هذا، ويعتبر برنامج القيادة والمساندة الرافد الرئيسي لدعم البرنامج العملياتي للتنمية الرقمية في تجسيم أهدافه، لا سيّما فيما يتعلق بتأمين الخدمات ذات علاقة بالدعم والمساندة بما يمكن من إعداد الميزانية وتنفيذها.

❖ تقديم خارطة البرنامج :

يتضـمن برنـامج القيـادة والمسـاندة برنـامج فرعـي وحيـد "القيـادة والمسـاندة" والـذي يشـتمل علـى جملـة الأنشـطة التابعـة أساسـا للـديوان والمتعلقـة بعمليـات المتابعـة والتقيـيم والإشـراف والتخطـيط والدراسـات كمـا يضـطلع بوظـائف الـدعم الأفقيـة التـي تقـوم بإسـداء مختلف الخدمات للبرنامج العملياتي ومساندته في تحقيق أهدافه وتنفيذ ميزانياته.

ويتفرع هذا البرنامج الفرعي إلى ثلاث وحدات عملياتية:

- القيادة والمساندة
- المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتونس
- المدرسة العليا للمواصلات بتونس

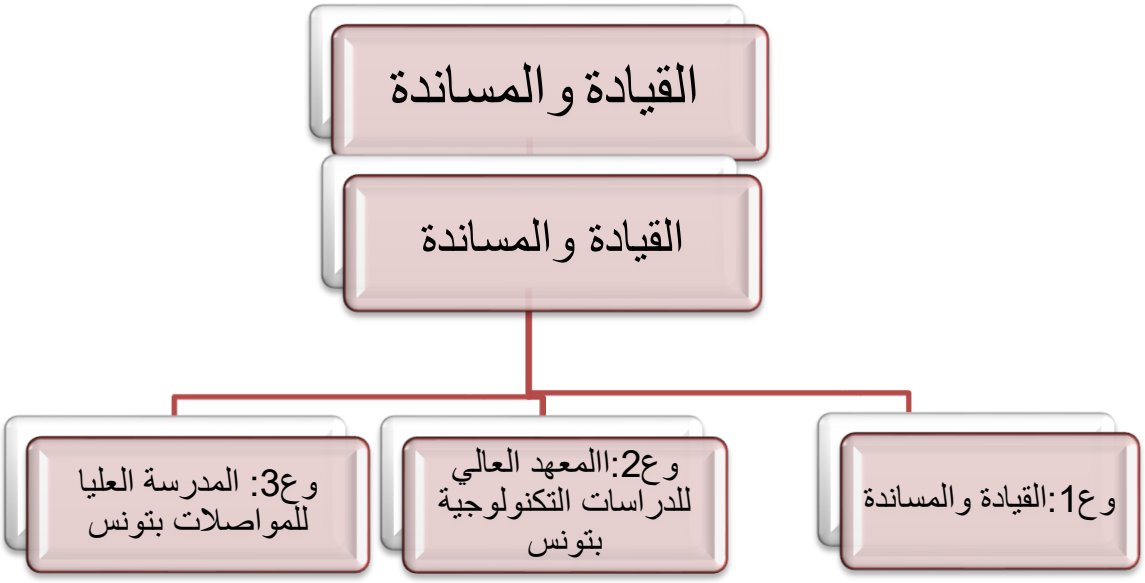

هذا وتجدر الاشارة إلى خصوصية المهمة والبرنامج فيما يتعلّق بالتصرف في الميزانية والتي تتشارك في التعهد بمتابعتها حسب ما ينص عليه التنظيم الهيكلي للوزارة على النحو التالي:

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة بخصوص الميزانية الممولة من موارد الخزينة العامة ومن القروض الخارجية الموظفة.
- الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية بالنسبة للميزانية الممولة من صندوق تنمية المواصلات والتي تمثل حوالي 70% من ميزانية الوزارة.

2.2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تطبيقا للتوجهات المقترحة حول وضع إطار مشترك لبرنامج القيادة والمساندة تمّ تجميع جملة الأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير المهمة والتي تؤمن وظائف الدعم المشتركة في ثلاثة أنشطة رئيسية والمتمثلة في:

- الأنشطة المتعلقة بالقيادة،
- الأنشطة المتعلقة بالتصرف في الميزانية،

- الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية.

تمّ ضبط الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة للمهمّة بالاستئناس بالإطار المرجعي الموحد لتنزيل الأداء، والتي ستمكّن من تحقيق الأنشطة الرئيسية المذكورة على المدى المتوسط والبعيد، والمتمثّلة في:

- تطوير حوكمة المهمة،
- تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص،
- المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة.

❖ تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف 1.1.9: تطوير حوكمة المهمة

- **تقديم الهدف:**

تعمل مهمة تكنولوجيات الاتصال على تطوير منظومة الحوكمة صلب الأنشطة التي تضطلع بها ، وقد تم على مستوى أنشطة القيادة والمتعلقة بمتابعة القرارات اعتماد آلية المتابعة الدورية والأسبوعية للقرارات التي يتم اتخاذها على مستوى الديوان أو على مستوى المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي والمجالس الوزارية وعلى مستوى لجان القيادة ذات الأولوية التي تم احداثها صلب المهمة، وذلك قصد تقييم مدى تقدم تنفيذها مع إعطاء الأولوية القصوى لمتابعة مدى تقدم إنجاز مشاريع المخطط الوطني الإستراتيجي للوقوف على الإشكاليات وإيجاد حلول للعراقيل التي تحول دون تقدم إنجازها. وترتكز آلية المتابعة الحثيثة والدورية لمدى تطور انجاز المشاريع المدرجة بالمخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" والذي يتم حاليا تحيينه للفترة 2021-2025، إلى اعتماد لوحة قيادة للمتابعة الدورية لمختلف القرارات الخاصة بالقطاع التي يتم اتخاذها وكذلك لمدى تطور تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمهمة.

كما يجري العمل على إرساء نظام معلوماتي يرتكز أساسا على رقمنة الخدمات الإدارية الداخلية والتحول الكلي نحو رقمنة مختلف المسارات الإدارية الداخلية بالإعتماد على التراسل

الالكتروني بين الهياكل تجسيما للأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 المؤرخ في 5 أكتوبر 2020 المشار إليه أعلاه، والتصرف الإلكتروني في الوثائق (منظومة عليسة) والخدمات ذات القيمة المضافة الموجهة للعون.

- **تقديم المؤشرات:**

يتم تقييم مدى تحقيق هدف تطوير حوكمة المهمة باعتماد المؤشرين التاليين:

- المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولية التالية: لجنة القيادة الاستراتيجية للرقابة الداخلية، اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية ولجنة متابعة مشاريع المخطط الوطني الاستراتيجي.
- التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة.

- **المؤشر 1.1.1.9** : المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولية.

تم احداث ثلاث لجان متابعة على مستوى الديوان: الأولى خاصة بمتابعة "استراتيجية الوزارة" والثانية خاصة بمتابعة "المشاريع في طور الدراسة" والثالثة خاصة بمتابعة "المشاريع في طور الإنجاز" وشرعت هذه اللجان في عقد اجتماعاتها الأسبوعية بإشراف من رئيس المهمة ابتداء من شهر سبتمبر 2021 وتكمن الغاية من إحداث هذه اللجان في ضمان نجاح إنجاز مشاريع القطاع وذلك منذ مرحلة برمجتها والقيام بالدراسات الخاصة ثمّ الحرص على استحثاث نسق انجازها وتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذها.

علاوة على ذلك وعلى إثر المصادقة على مخرجات اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية، ستواصل لجنة قيادة تركيز نظام الرقابة الداخلية عقد جلساتها للنظر والمصادقة على مخرجات اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية التي تمّ إحداثها مؤخّرا.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024

المؤشر1.1.1.9: المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	نسبة (%)	-	70	80	90	90

بالنسبة لتقديرات سنة 2022 (80%)، فستعمل الوزارة على تحقيق كل القرارات التي سيتم اتخاذها من طرف هذه اللجان، لكن تبقى الإشكاليات التي تحول دون تحقيق نسبة 100% فيما يتعلق باللجان الخاصة بمتابعة المشاريع مرتبطة بعوامل خارجية باعتبار أن العديد من المشاريع الرقمية تهمّ قطاعات أخرى نظرا للصبغة الأفقية لوزارة تكنولوجيات الاتصال التي تقدم الدعم الفني والتقني وكذلك المالي لإنجاز مشاريع رقمية تابعة لقطاعات أخرى.

- **المؤشر 2.1.1.9 التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة:**

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خاصة وأن القطاع الذي تنتمي له المهمة يرتكز أساسا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر2.1.1.9: التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة	%		10	5	5	5

يتم إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسبة النفاذ للموقع والترفيع في عدد الخدمات المسداة للمواطن وجودتها

الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

- **تقديم الهدف:** تعتبر وظيفة التصرّف في الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها والنهوض بالعلاقة النوعية والكمية بين الادارة والمتعاملين معها، حيث تعمل على حسن توظيفها من حيث تحقيق الملاءمة بين طبيعة الحاجيات والجدوى

الوظيفية عند الانتداب وتنمية القدرات والمهارات المهنية بما يتناغم مع الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل هذا مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص.

يضم هذا الهدف مؤشرات قيس آداء ذات علاقة بتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات إضافة إلى التحكم في كتلة الأجور.

- **تقديم المؤشرات:**

يتم تقييم مدى تحقيق هدف تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص باعتماد المؤشرين التاليين:
- الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة.
- نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين (رجال / نساء) في المحاور ذات الأولوية.

- **المؤشر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة:**

يبرز هذا المؤشـــر مدى إحكام ضـــبط كتلة الأجور المبرمجة للســـنة المعنية بإعداد الميزانية بحيث يتم تقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا.
وقد تم اختيار هذا المؤشر في إطار حوكمة التصرف في الموارد البشرية من حيث حسن برمجة الحاجيات وتنفيذها.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

2.7	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	%	8	10	10	9	8

سيرتكز العمل خلال السنوات القادمة على مزيد إحكام البرمجة ووضع الأطر اللازمة لحسن تنفيذها على أن يتم تقليص قيمة المؤشـــر المتمثلة في الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة من ســـنة إلى أخرى، وذلك من خلال تفعيل جملة من الآليات على غرار إعادة توزيع الأعوان وحسن توظيفهم على مستوى مختلف مصالح الوزارة والهياكل التابعة لها.

- **المؤشر 2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين (رجال / نساء):**

يهدف المؤشـــر المتعلق بالتكوين إلى تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملائمتها مع حاجيات المهمة، من خلال تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم والعمل على تغيير سلوكهم بشكل إيجابي مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.2.1.9 نسبة الرجال المنتفعين بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	%	28	46	47	48	49
نسبة النساء المنتفعات بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	%	37	46	47	48	49

شهدت سنة 2020 انخفاضا في نسبة المؤشر الذي يرجع بالأساس إلى تأثيرات جائحة كورونا من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتفادي تفاقم الجائحة مثل إقرار الحجر الصحي الشامل وحظر الجولان ومنع التجمعات بما فيها المتعلقة بالتكوين بالإضافة إلى التدابير الوقائية الصحية على غرار التباعد الاجتماعي وغيرها، مما انجر عنه العدول على تنفيذ الاستشارة المتعلقة ببرنامج التكوين السنوي بعنوان سنة 2020.

تحليل التقديرات: تمت مراجعة التقديرات لسنة 2021 حيث أصبحت 46% بالنسبة للأعوان الرجال والنساء على حد سواء، نظرا لاستمرار جائحة كورونا.

كما تم تحديد تقديرات السنوات الثلاث المقبلة بتطوّر تصاعدي لبلوغ نسبة 49% سنة 2024 لاسيّما في حالة تواصل الجائحة، وذلك من خلال:

- اعتماد آليات التكوين عن بعد وتخصيص فضاءات في الغرض وفق المواصفات المطلوبة.

- ابرام اتفاقيات مع مراكز في التكوين في اللغات والإشهاد المصادق عليه لفائدة الأسلاك التقنية.

الهدف 3.1.9: المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

- **تقديم الهدف:** تعتبر وظيفة الشؤون المالية من الوظائف الرئيسية لبرنامج القيادة والمساندة، التي تهدف بالأساس إلى تحسين التصرف في الاعتمادات من حيث نسق الإنجاز المادي

وكيفية الاستهلاك وفقا للاستراتيجية التي تمّ ضبطها وخاصة منها المتعلقة بالاعتمادات بعنوان نفقات الاستثمار باعتبارها رافد من روافد التنمية مع تأمين مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية.

كما تعتبر فاعلية البرنامج هدفا إستراتيجيا أساسيا لبرنامج القيادة والمساندة حيث يعمل على الرفع من جودة الخدمات التي يسديها لفائدة المهمة مع الضغط على الكلفة والآجال.

- **تقديم المؤشرات:**

يتم تقييم مدى تحقيق هدف المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة باعتماد المؤشرات التالية:
- الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.
- نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة.
- كلفة التسيير للعون الواحد.

- **المؤشر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة:**

يعمل برنامج القيادة والمساندة على دعم ومساندة البرنامج العملياتي في تنفيذ الاعتمادات المرسمة للمهمة وذلك من خلال الدور القيادي والتقييمي الذي يقوم به من جهة وبواسطة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدته من حيث توفير الدعم البشري واللوجيستي والتقني من جهة أخرى، مما يمكن من تحسين التصرف في الاعتمادات المبرمجة وتقليص الفارق بينها وبين ما هو منجز من خلال جملة من الآليات:
- الدقة في ضبط الحاجيات والتقديرات،
- إحكام إعداد البرمجة السنوية للنفقات وحسن تنفيذها،
- احترام الروزنامة المضبوطة لمختلف الشراءات العمومية،
- المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تجنب تراكم الديون المتخلدة والحرص على إيفاء الإدارة بتعهداتها المالية.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة	%	تجاوز المبرمج بـ 18 %	25	20	20	18

تم بالنسبة لسنة 2020 تسجيل إنجازات باعتماد قدره 157 م د مقابل 133 م د مرسمة بقانون المالية 2020 أي بنسبة تجاوز تعادل 18 % ويعود ذلك الى النفقات المنجزة والممولة عن طريق صندوق تنمية المواصلات.

- **المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

يندرج هذا المؤشـــر في إطار التحكم في حجم برنامج القيادة والمســـاندة من حيث الاعتمادات المخصصـة له مقارنة باعتماداتها المهمة باعتبارها نفقات تعكس كلفة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تنفيذ ميزانياته، بحيث أنّ الضـغط على قيمة المؤشـر من شـأنه ان يرفع من فاعلية البرنامج.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	20.4	23.8	24	24.4	24

سيتم العمل خلال السنوات اللاحقة على مزيد التحكم في الاعتمادات المخصصـة لبرنامج القيادة والمسـاندة مع الحرص على ضـمان جودة الخدمات المسداة لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية وذلك باعتماد جملة من الآليات والمنظومات الرقمية على الخط التي من شـــأنها أن ترفع من فاعلية البرنامج.

- **المؤشر 3.3.1.9: كلفة تسيير العون الواحد:**

يندرج هذا المؤشـر في إطار التحكم في كلفة التسـيير للعون الواحد وهو مؤشـر يسـاهم في تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة حيث يتم العمل على توفير الإطار اللوجيستي لضمان مناخ عمل ملائم للرفع من إنتاجية ومردودية العون مع الحرص على ترشـيد النفقات في إطار تحسـين التصرف في الاعتمادات.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر3.3.1.9: كلفة تسيير العون الواحد	د	**782**	**1543**	**1623**	**1632**	**1698**

ترتبط كلفة تسيير العون الواحد بنفقات التسيير التي شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2021 تبعا لتخصيص اعتمادات بعنوان نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات إضافة إلى تراجع عدد الأعوان مما ينجر عليه ارتفاع كلفة التسيير للعون الواحد.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد6 :
الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
	الهدف 1 .1.9: تطوير حوكمة المهمة	**المؤشر 1.1.1.9:** المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية 80%			- المتابعة الدورية لتنفيذ القرارات - الحرص على تفعيل القرارات والتوصيات الخاصة بمختلف اللجان والسعي لتذليل الصعوبات مع الهياكل المعنية - والتنسيق مع مقرري اللجان والتثبت من مدى انجاز القرارات والتوصيات
		المؤشر 2.1.1.9: التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة 5%	إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسبة النفاذ للموقع - الترفيع في جودة الخدمات المسداة للمواطن		
	الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات و الحاجيات وضمان المساواة	**المؤشر 1.2.1.9:** الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة 10 %	- تحسين القدرات المهنية للأعوان عن طريق تنويع برامج التكوين والترقيات - السعي الى احترام الملائمة بين الاعتمادات المرسمة والأعوان المباشرين		- إعادة توزيع الأعوان - حسن ضبط الحاجيات في الموارد البشرية

	وتكافؤ الفرص	**المؤشر 2.2.1.9:** نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين (رجال / نساء) 47% للرجال و 47% للنساء	- تنفيذ المخطط السنوي للتكوين مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص خاصة بين النساء والرجال. - اعتماد محاور تكوين تتلائم مع المعطيات الجديدة وتوزيعها بين الجنسين - تشريك أكثر عدد ممكن من الأعوان في مراحل التكوين - إعداد دورات تكوينية تخص كل أصناف الأعوان - توفير الأدوات البيداغوجية الضرورية لضمان جودة التكوين للأعوان		- حسن ضبط الحاجيات التكوينية الضرورية للمهمّة -الحرص على تنفيذ مخطط التكوين السنوي -اعداد دليل يتضمن مختلف الإجراءات والمسارات الخاصة بالتصرف في الموارد البشرية -اعتماد البطاقات الوصفية للمهام وملائمتها مع محاور التكوين - تطوير خطة عمل بين الهياكل المتدخلة
	الهدف 3.1.9: المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**المؤشر 1.3.1.9:** الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة 20%	. تنفيذ المشاريع المبرمجة . التكوين في مجال الصفقات اعتماد منظومة الشراءات عن بعد تطوير عمليات التحويل الالكتروني لخلاص المزودين		- حسن ضبط التقديرات الأولية للحاجيات - حسن اعداد البرمجة السنوية للنفقات -الحرص على احترام روزنامة تنفيذ البرمجة السنوية للصفقات - التقليص في الآجال المتعلقة بالشراءات العمومية - اعداد دليل يتضمن مختلف الإجراءات والمسارات الخاصة بالتصرف في الاعتمادات - اعتماد أدلّة الإجراءات الخاصة بالشراءات العمومية - اعداد لوحة قيادة لاتخاذ آليات جديدة لدفع نسق تنفيذ المشاريع
		المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة	-ابرام اتفاقيات مع مختلف المتدخلين - تحسين القدرات المهنية للأعوان		- تفعيل المناشير المتعلقة بالتحكم في الطاقة واستهلاك الوقود والتقليص من كلفة الصيانة - إعادة توظيف الأعوان

		بميزانية المهمة 24%	-اعتماد المنظومات الإعلامية في الخدمات الادارية		
		المؤشر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد 1623 د	- ابرام اتفاقيات مع مختلف المتدخلين - تحسين القدرات المهنية للأعوان -اعتماد المنظومات الإعلامية في الخدمات الادارية		- تفعيل المناشير المتعلقة بالتحكم في الطاقة واستهلاك الوقود والتقليص من كلفة الصيانة

[1] **دعائم الأنشطة**: هي جملة الأعمال الضرورية التي ليس لها انعكاس مالي والمكملة للأنشطة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأداء البرنامج ويتم أساسا تحديدها من قبل رئيس البرنامج.

3.2- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

ينبني إطار النفقات متوسط المدى وتطور الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على النقاط التالية:

- على مستوى التأجير:
  - تفعيل الزيادة الدورية للأجور،
  - تنفيذ البرنامج السنوي للترقيات،
  - احتساب الانتدابات والاحالات على التقاعد،
  - احتساب الزيادة الدورية لمساهمة المشغل.
- على مستوى التسيير:
  - تحيين الحاجيات وفقا للتضخم المالي،
  - إيواء وصيانة منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (GEC)
- على مستوى التدخل:
  - ارتفاع سعر الصرف السنوي بالنسبة للمساهمات في ميزانيات المنظمات العالمية والافريقية والإقليمية المرتبطة بقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- على مستوى نفقات الاستثمارات:
  - انطلاق تنفيذ مشروع توسعة كل من المدرسة العليا للمواصلات والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتونس،
  - بناء مبيت جامعي لفائدة المدرسة العليا للمواصلات،
  - تهيئة فضاء الحياة الجامعية بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس،
  - تهيئة المكتبة ومخابر الأشغال التطبيقية، ومنصات تكوينية وفضاء البحث والمدارج والبهو الداخلي وقاعة الاجتماعات وقاعات الأنشطة البيداغوجية والفضاءات الخارجية وفضاء المؤسسات بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس،

- بناء مقر جديد للمهمة،
- الشروع في انجاز مدينة تونس الناشئة.

وعليه تم ضبط إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الإتصال في حدود :

- 34.645 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـ 8.7 % مقارنة بسنة 2021
- 36.750 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 6 % مقارنة بسنة 2022
- 37.980 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 3.3 % مقارنة بسنة 2023

وتتوزع حسب طبيعة المنفقة كالتالي

- **نفقات التأجير:**

تم ضبط ميزانية التاجير لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الإتصال في حدود :

- 16.500 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـ 4 % مقارنة بسنة 2021
- 17.000 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 3 % مقارنة بسنة 2022
- 17.500 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 3 % مقارنة بسنة 2023

- **نفقات التسيير:**

تم ضبط ميزانية التسيير لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الإتصال في حدود :

- 7.145 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـ 3 % مقارنة بسنة 2021
- 7.150 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 0.0 % مقارنة بسنة 2022
- 7.300 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 2 % مقارنة بسنة 2023

- **نفقات التدخل:**

تم ضبط ميزانية التدخل لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال في حدود :

- 3.500 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـ 11 % مقارنة بسنة 2021
- 3.600م.د دفعا بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 3 % مقارنة بسنة 2022
- 3.700 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 2.7 % مقارنة بسنة 2023

- **نفقات الاستثمار:**

تم ضبط ميزانية الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال في حدود :

- 7.5 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـ 26 % مقارنة بسنة 2021
- 9 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 35 % مقارنة بسنة 2022
- 9.480 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 5 % مقارنة بسنة 2023

جدول عدد 08:
إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	14 256	15 850	16 500	17 000	17 500
نفقات التسيير	2 900	6 930	7 145	7 150	7 300
نفقات التدخلات	2 985	3 150	3 500	3 600	3 700
نفقات الإستثمار	962	5 940	7 500	9 000	9 480
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**21 103**	**31 870**	**34 645**	**36 750**	**37 980**
الموارد الذاتية للمؤسسات	**263**	**268**	**275**	**282**	**282**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**21 366**	**32 138**	**34 920**	**37 032**	**38 262**

الملاحق

1- بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج التنمية الرقمية

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة النفاذ لشبكات الأنترنات القارة بالنسبة للأسر Taux de pénétration data fixe résidentielles par ménage

رمز المؤشر :1 /1 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي
2. **تعريف المؤشر:** نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة عبر التقنيات السلكية او الراديوية حسب التعريف الوارد بالإجازات الخاصة بكل مشغل، ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة **(efficacité socio-économique)**،

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

(عدد اشتراكات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي / عدد الأسر)*100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مزودي خدمات الانترنات / الهيئة الوطنية للاتصالات / والمعهد الوطني للإحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur):** ما يقارب 61 % **سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة الوطنية للاتصالات

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة	نسبة مائوية	40.7%	46.4%	51.6%	56.7%	61.9%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

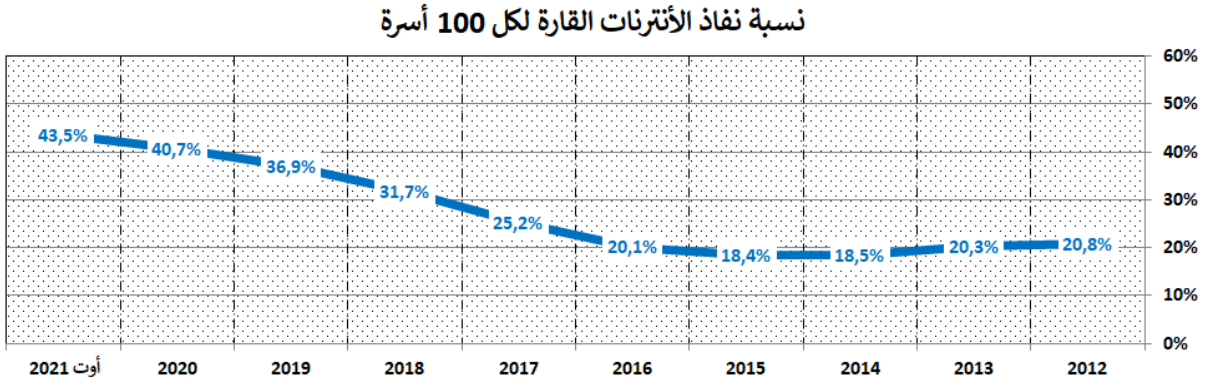

يستشف من الرسم البياني أعلاه أن نسبة النفاذ شهدت ارتفاعا متواصلا بمعدل 5 نقاط إضافية كل سنة منذ أواخر سنة 2016 منذ بداية تسويق عروض الأنترنات القارة بالاعتماد على شباك موحد (عروض إعادة البيع بالجملة للأنترنت المفعلة على الخطوط الرقمية(xDSL).

كما يُتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع طيلة السنوات المقبلة ليصل إلى 61.9% آخر سنة 2024، وذلك تنفيذا لاستراتيجية الدولة التونسية ضمن مشروع التحول الرقمي عبر رقمنة الخدمات وكذلك لارتفاع الطلب على الاشتراكات في خدمات الأنترنات القارة في ظل لجوء العديد من الشركات الخاصة والمؤسسات الجامعية للعمل والدراسة عن بعد إثر انتشار جائحة كورونا، والمضي والمواصلة في ذلك التمشي حتى إثر تحسن الأوضاع الصحية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يرتبط تطور هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالتصورات والأليات التي سيقع تكريسها لتطوير شبكة الهاتف القار والبنى التحتية المتعلقة به فضلا على توفير الأجهزة الطرفية (حواسيب، لوحات رقمية...) بأسعار تتماشى ومستوى دخل العائلات التونسية لتمكينها من اقتنائها واستعمالها للنفاذ للانترنات القارة بالمنزل.

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد اشتراكات الانترنات القارة والجوالة لكل 100 ساكن

رمز المؤشر : 1 /1/ 2

I الخصائص العامة للمؤشر

a. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي

b. **تعريف المؤشر:** هو نسبة المشتركين بشبكات الانترنات القارة والجوالة لكل 100 ساكن، ويمكن اعتباره أيضا العدد الأدنى لمستعملي الانترنات، على أساس أن المشترك الذي يدفع معلوم اشتراك مالي يستعمل فعليا الانترنات.

c. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

a. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد اشتراكات الانترنات القارة والجوالة /عدد المواطنين x 100

b. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية

c. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مزودي خدمات الانترنات / الهيئة الوطنية للاتصالات / والمعهد الوطني للإحصاء

d. **تاريخ توفّر المؤشر : سنويا**

e. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): 95 % سنة 2024**

f. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 1

III قراءة في نتائج المؤشر

[2] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
عدد الاشتراكات بالانترنات القارة والجوالة بالنسبة لكل 100 ساكن	نسبة مائوية	87.8	91	92	93	95

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المنتظر مع الانطلاق في استغلال مشروع edunet 10 أن يتم تغطية قرابة 3000 موقع بمختلف المناطق بالبلاد التونسية مما سيعزّز نسبة النفاذ والتغطية بالانترنات، وبالتالي تشجيع المواطنين على الاشتراك، كما أن توفير الجيل الخامس سيعزز اشتراكات الانترنات الجوالة

3.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يمكن للشخص الواحد أن يكون له اشتراك قار واشتراك بالجوال، هذا ويمكّن الاشتراك القار استعمال الانترنات لأكثر من شخص واحد، وعليه يمكن اعتبار أن المستعملين أكثر من المشتركين.
كما يمكن أن يكون للشخص الواحد أكثر من اشتراك بالهاتف الجوال تبعا لاشتراكه لدى أكثر من مشغل شبكة اتصالات ، وبذلك تكون المقروئية محدودة على هذا المستوى.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية (بطاقات الدفع اوالسحب)

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي**
2. **تعريف المؤشر:** إحتساب نسبة السكان التي تفوق أعمارهم 20 سنة والذين يملكون حسابات بريدية (حسابات جارية أو حسابات إفتراضية)
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **أسباب اختياره وعلاقته بتحقيق الهدف**

- إن إعتماد هذا المؤشر من شأنه أن يبين مدى مساهمة البريد التونسي في تحقيق التنمية الرقمية من خلال دفع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي بتسهيل النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة الفئات الاجتماعية التي لا يشملها النظام البنكي وخلق ديناميكية اقتصادية جهوية عبر تموقع البريد التونسي في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة
- كما أن إستعمال بطاقات الدفع و السحب يساهم في دعم التحول الرقمي والحدّ من التعامل النقدي (Decashing) إضافة إلى تطوير خدمات مالية رقمية جديدة تتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن (تطبيقة MyPoste"، منظومة D17).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الحسابات المفتوحة (جارية بريدية أو حسابات إفتراضية)/ عدد السكان فوق 20 سنة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الديوان الوطني للبريد+المعهد الوطني للاحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية كلّ سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** 80,4 % سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** البريد التونسي

III- قراءة في نتائج المؤشر

5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية	نسبة مئوية	%54,4	%57,5	%64,9	%71,6	%80,4

6. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

57,5 % من السكان فوق 20 سنة يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية في البريد التونسي سنة 2021

من المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر 64,9% سنة 2022

1. أهم الأنشطة:

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهم الأنشطة (أهم الاستثمارات والمشاريع الكبرى) التي تساهم في تحقيق أداء البرنامج
ضمان أفضل خدمة بريدية ومالية للمواطن	- تطوير أنظمة وتجهيزات الدفع الإلكتروني - إقتناء الموزعات الآلية للنقديات DAB/GAB - إقتناء آلات طرفية للدفع الإلكتروني TPE - تركيز نظام لطبع وتشخيص بطاقات الدفع الإلكتروني Cartes EMV - تحيين النظام المعلوماتي الخاص بالبطاقات مسبقة الدفع - تطوير أنظمة النقديات - إحداث البنك الرقمي، - Développement applications Mobile et API - Etude pour l'accompagnement à la mise en place de la Banque digitale - Développement des applications dans le cadre de startup - الإنخراطات والمساهمات في المنظمات الدولية وإستغلال الشبكات الدولية - إقتناء بطاقات الدفع الإلكترونية

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمستخدمين (المواطن أو المؤسسة)

رمز المؤشر :1/ 1/ 2/ 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة الأفراد والمؤسسات تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل المؤشر في الترفيع في عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) حيث أن هذا المؤشر مرتبط ارتباطا وثيقا بالترفيع في مستوى الخدمات الإلكترونية وتطوير استعمالها مما يشّجع على التأكد من مدى جاهزية وجودة هذه الخدمات.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر** فاعلية ،

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الخدمات الجملي
2. **وحدة المؤشر:** الخدمة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الخدمات الرقمية المطوّرة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الرابع من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ حوالي 70 خدمة رقمية موجهة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) في موفى سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 3

III- قراءة في نتائج المؤشر

[4] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.1.1: عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمستخدمين (المواطن أو المؤسسة)	خدمة	---	50	50	70	80

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

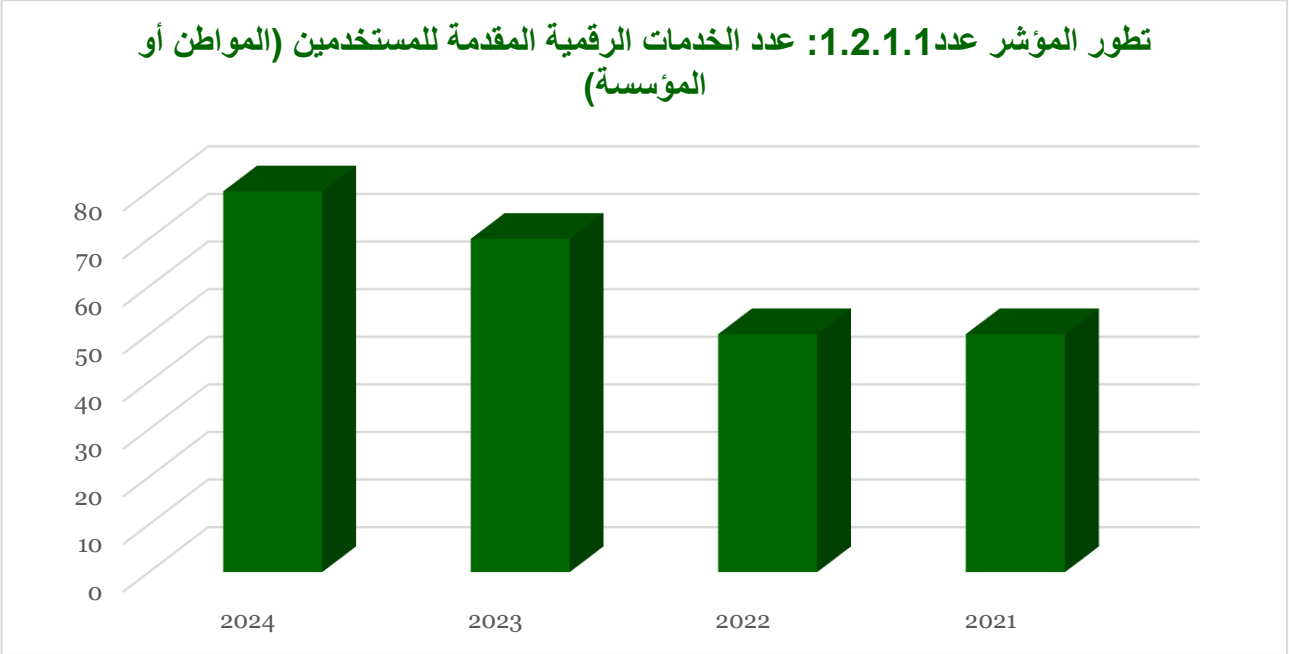

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يرمي هذا المؤشر إلى مزيد العمل على توفير الخدمات الإدارية على الخط وإعفاء المواطن من التوفير المادي للمعطيات للإدارة.

وللوصول إلى القيمة المستهدفة لهذا المؤشر، يجب العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية الحالية من جهة وتوعية المواطن وتحسيسه بالخدمات الجديدة لاستغلالها من جهة ثانية مع وضع المستلزمات التي ترمي إلى تغيير الإدارة (conduite de changement) والعمل على رقمنتها.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)

رمز المؤشر :1/ 1/ 2/ 2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة الأفراد والمؤسسات تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة
2. **تعريف المؤشر:** تتمثل عملية رقمنة الإجراءات الإدارية الداخلية عن طريق منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة) في:
   - رقمنة المسارات المتعلقة بها وأتمتتها وإضفاء الرقابة اللازمة في آجال إنجازها،
   - إعتماد الوثيقة الالكترونية كوثيقة رئيسية عوضا عن النسخة الورقية،
   - توظيف الخصـــائص الوظيفية لمنظومة عليســـة لتســـهيل عمليات المعالجة ومتابعة الإنجاز (كإدراج التعليمات، إدارة النســـخ المحينة للوثيقة الالكترونية، التصـــنيف الالكتروني للوثائق والملفات...).

   ويتمثل المؤشر في تحديد نسبة المرور من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر** فاعلية،

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة المراسلات المعالجة اكترونيا كليا عبر المنظومة /نسبة المراسلات الجملية *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الخدمات الإدارية المرقمنة عن طريق منظومة عليسة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الرابع من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 100% في موفى سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 3

III- قراءة في نتائج المؤشر

[5] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.2.1.1 : نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)	نسبة	---	80%	80%	100%	100%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

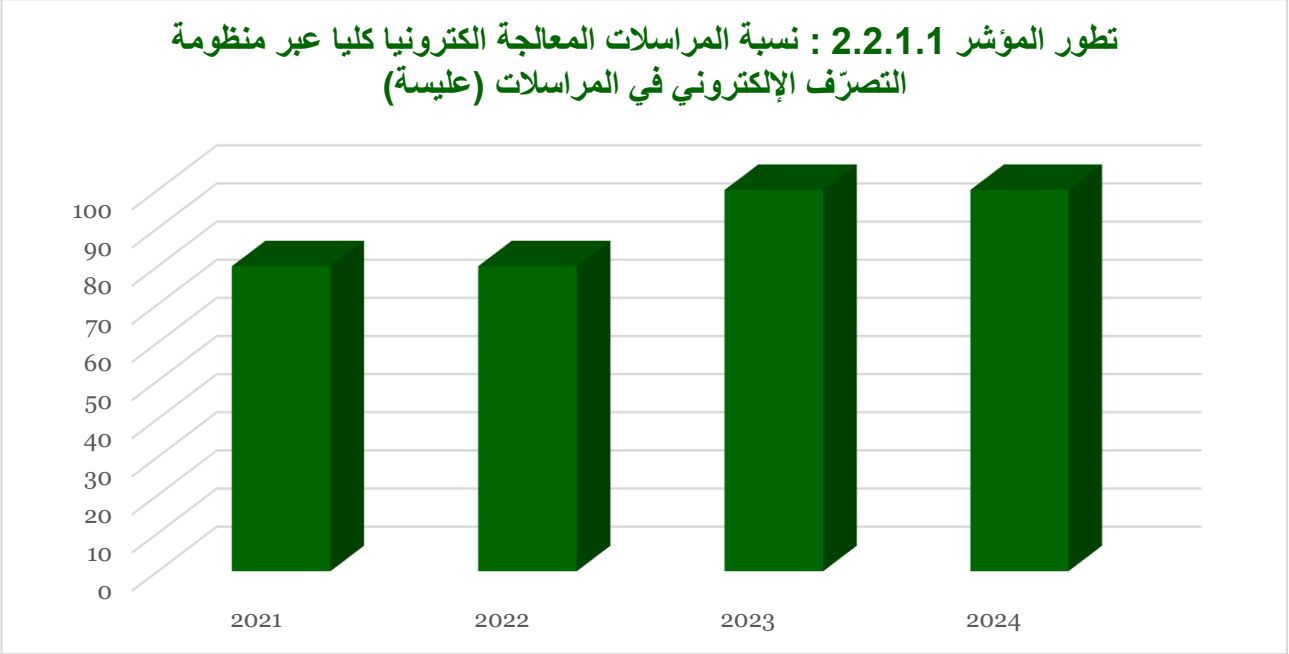

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا يوجد نقائص حاليا وبصدد استغلال بعض الخدمات في انتظار تقييم عملية الاستعمال وتحديد قيمة المؤشر.

بطـاقة المـؤشـــر1.3.1.1 :نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي

1. رمز المؤشر:**1.3.1.1**
2. تسمية المؤشر:**نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي**
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال
2. **تعريف المؤشر**: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة Eficacité socio-économique

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):(القيمة المضافة للقطاع / الناتج المحلي الإجمالي)*100**
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المعهد الوطني للإحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الرابع من كل سنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر [1] (Valeur cible de l'indicateur):**4.5 سنة 2022
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 2

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (3 سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي.....) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III-قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023

المؤشر عدد 1.3.1.1.نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة	4.7	4,5	4.3	-	4.5	4.5	4.5

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

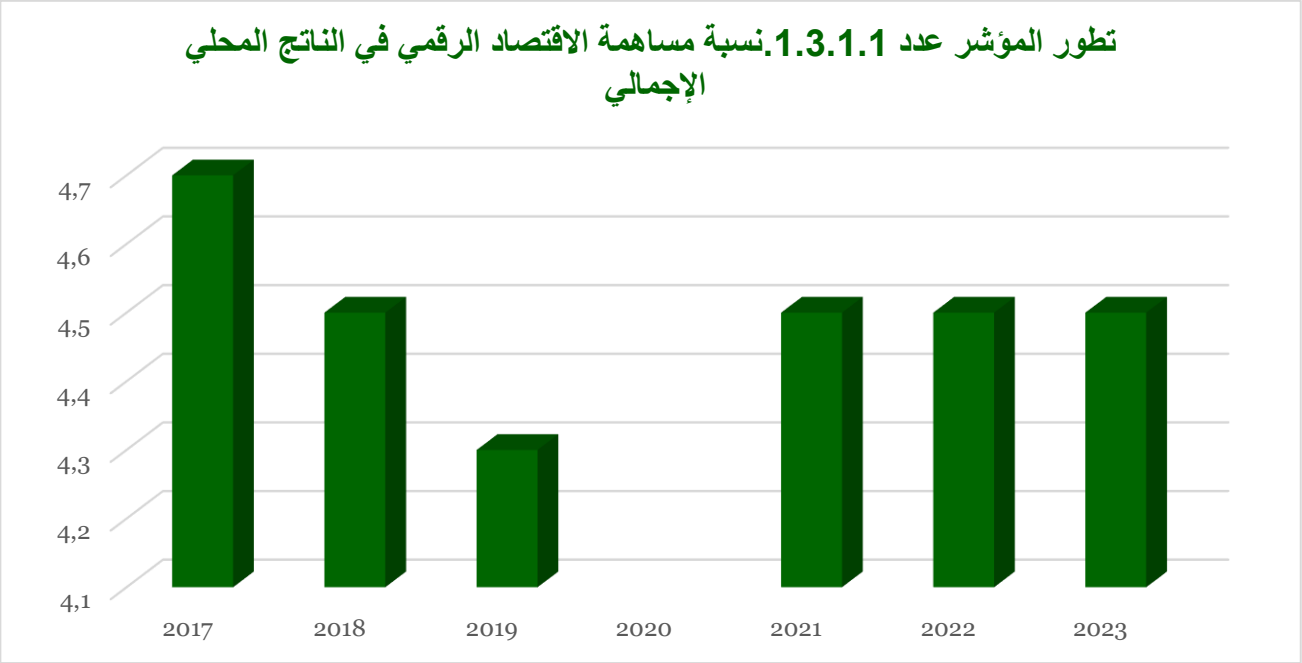

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

يتم موافاتنا بهذا المؤشر من قبل المعهد الوطني للإحصاء أواخر السنة الموالية لإعداد الوثيقة و هذا يطرح إشكالا خاصة في إعداد التقرير السنوي للقدرة على الأداء و ستعمل الإدارة العامة للاقتصاد الرقمي و الاستثمار و الإحصاء بالتنسيق مع وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة على إيجاد حلول لتجاوز هاته الإشكالية .

بطاقة المؤشـــر2.3.1.1 :عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا

1. رمز المؤشر:**2.3.1.1**
2. تسمية المؤشر:**عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا**
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال
2. **تعريف المؤشر**: تم اختيار هذا المؤشر لانه يعكس احدى السياسات العمومية لتحويل المنوال الاقتصادي لتونس وذلك بالنظر إلى الدور الأساسي للمؤسسات الناشئة في تامين التحول الرقمي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر [1] (Valeur cible de l'indicateur):**200 مؤسسة سنويا
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 2**قراءة في نتائج المؤشر**

4- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات				تقديرات		
		2019	2020	2021 اكتوبر		2022	2023	2024
المؤشر عدد 2.3.1.1.عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا	عدد	192	209	206		200	200	200

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (3 سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي.....) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

5- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

6- رسم بياني لتطور المؤشر:

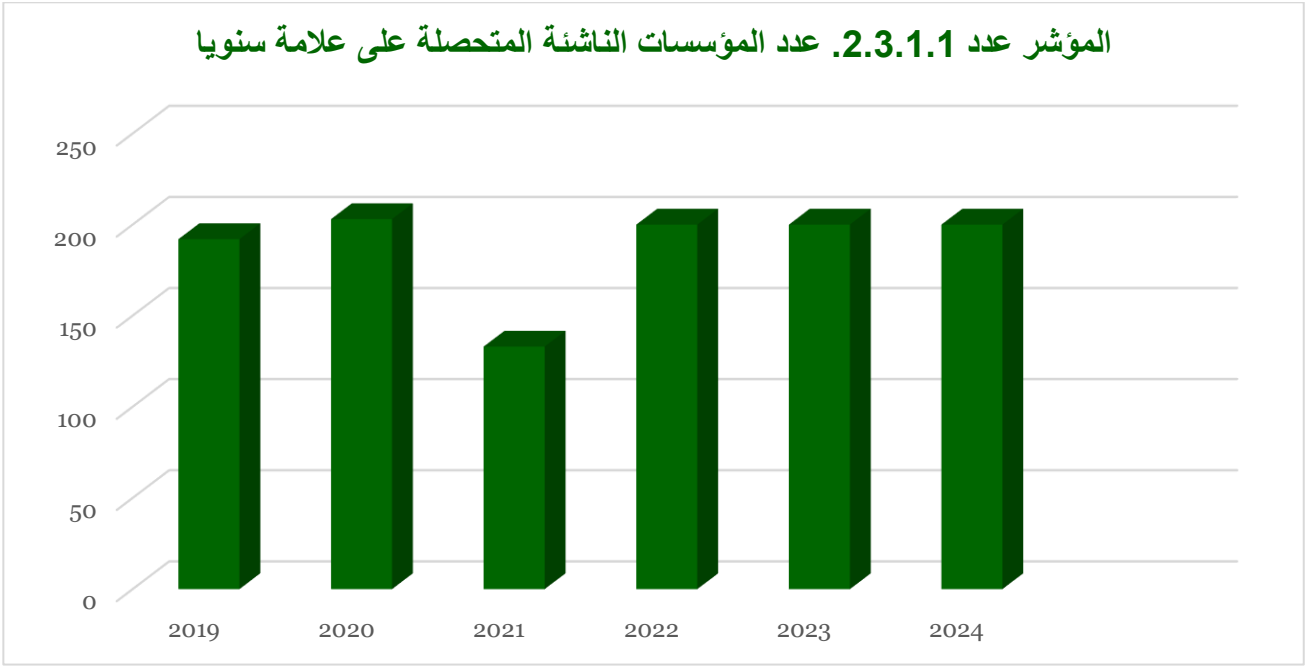

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا يوجد

بطـاقة المؤشر3.3.1.1: عدد فرص العمل الجديدة في إطار مشروع تونس الذكية

1. **رمز المؤشر** 3.3.1.1
2. **تسمية المؤشر:** عدد فرص العمل الجديدة في إطار مشروع تونس الذكية
3. **تاريخ تحيين المؤشر:**

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التنمية الرقمية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التنمية الرقمية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** الهدف 3.1.1: **تنمية الاقتصاد الرقمي (عبر الرفع من قدرته التشغيلية ومساهمته في الناتج الوطني الخام) مع جعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال:**
4. **تعريف المؤشر:** يهدف مشروع تونس الذكية أساسا إلى خلق مواطن شغل في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وبالتالي تجدر متابعة تطور عدد مواطن الشغل المحدثة من قبل الشركات المنضوية تحت مشروع تونس الذكية وجعله مؤشرا إستراتيجيا لتقييم أداء المهمة.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد فرص العمل الجديدة في إطار مشروع تونس الذكية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...)**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: وحدة تونس الذكية
6. **تاريخ توفّر المؤشر :**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur):** 6000 سنة 2024
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية "تونس الذكية"

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
بطاقة المؤشر3 .3.1.1. عدد فرص العمل الجديدة في إطار مشروع تونس الذكية	عدد	6715	1310	0	6000	6000	6000	6000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

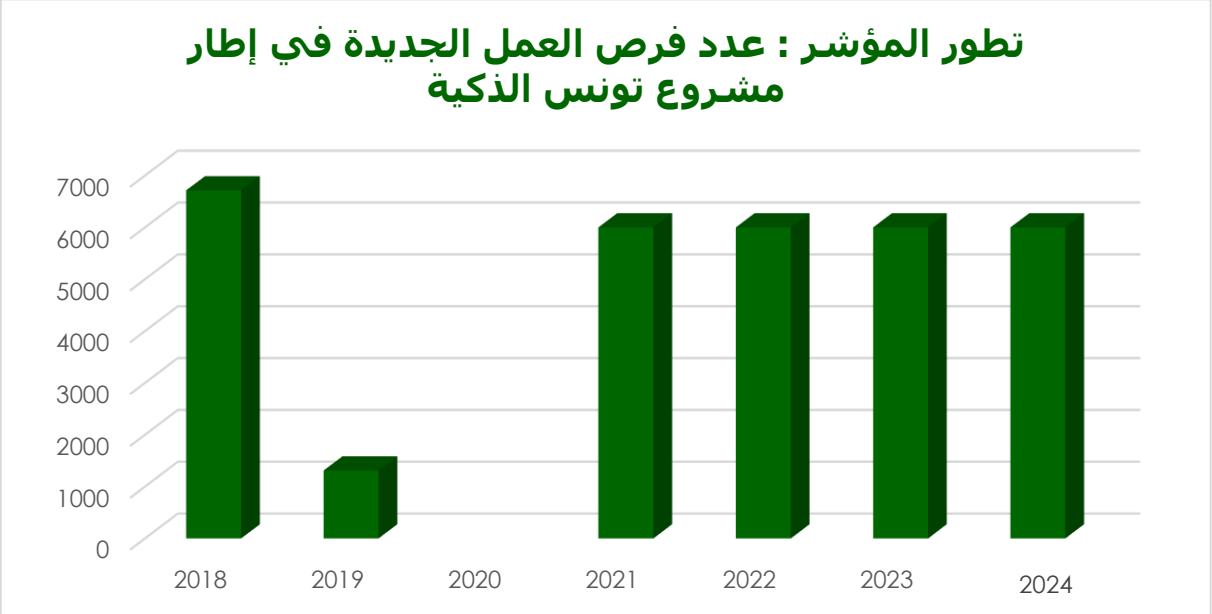

- بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج
القيادة والمساندة

المـؤشـــر 1.1.1.9: المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر: المؤشر 1.1.1.9

IV- الخصائص العامة للمؤشر

7. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير حوكمة المهمة
8. **تعريف المؤشر:** يهدف المؤشر لقياس مدى تحقيق وتفعيل قرارات وتوصيات اللجان القيادية ذات الأولية التالية: لجنة قيادة متابعة إستراتيجية الوزارة، لجنة قيادة المشاريع في طور الدراسة، لجنة قيادة المشاريع في طور الإنجاز، لجنة قيادة تركيز نظام الرقابة الداخليّة.
9. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule): معدّل النّسبة السنوية لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولية **=** (المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجنة قيادة متابعة إستراتيجية الوزارة **+** المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجنة قيادة المشاريع في طور الدراسة **+** المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجنة قيادة المشاريع في طور الإنجاز**+** المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجنة قيادة تركيز نظام الرقابة الداخليّة) **/ 4**

7. **وحدة المؤشر:** نسبة (%)
8. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مقرري لجان القيادة ذات الأولية (المذكورة أعلاه)
9. **تاريخ توفّر المؤشر:** 31 ديسمبر من كل سنة
10. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur):** 80% سنة 2022
11. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الديوان + وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

[7] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة ستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

VI- قراءة في نتائج المؤشر

4. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	نسبة (%)	-	%70	%80	90%	90%

بعد تكليف رئيس مهمة جديد في أوت 2021 تم احداث ثلاث لجان متابعة على مستوى الديوان: الأولى خاصة بمتابعة "استراتيجية الوزارة "والثانية خاصة بمتابعة "المشاريع في طور الدراسة" والثالثة خاصة بمتابعة "المشاريع في طور الإنجاز" وشرعت هذه اللجان في عقد اجتماعاتها الأسبوعية بإشراف رئيس المهمة ابتداء من شهر سبتمبر 2021 والغاية من هذه اللجان هو ضمان نجاح إنجاز مشاريع القطاع وذلك منذ مرحلة برمجتها والقيام بالدراسات الخاصة بها واستحثاث نسق انجازها وتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذها.

علاوة على ذلك تواصل لجنة قيادة تركيز نظام الرقابة الداخلية جلساتها للنظر والمصادقة على مخرجات اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية واللجنة العملياتية للرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية.

بالنسبة لتقديرات سنة 2022 (70%) فستعمل الوزارة على تحقيق كل القرارات التي سيتم اتخاذها من طرف هذه اللجان، لكن تبقى الإشكاليات التي تحول دون تحقيق نسبة 100% فيما يتعلق باللجان الخاصة بمتابعة المشاريع مرتبطة بعوامل خارجية باعتبار أن عددا هاما من المشاريع الرقمية يهم قطاعات أخرى نظرا للصبغة الأفقية لوزارة تكنولوجيات الاتصال التي تقدم الدعم الفني والتقني والمالي لإنجاز مشاريع رقمية تابعة لقطاعات أخرى.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بالنسبة للقرارات الراجعة للجان متابعة المشاريع:

-صعوبات هيكلية تتسبب في ضعف القدرة على إنجاز عدد هام من مشاريع التحول الرقمي التي تعد مشاريع إصلاح هيكلية وذلك للأسباب التالية:

-تشعب الإجراءات الإدارية على غرار منظومة الشراءات العمومية التي لا تتلاءم مع طبيعة مشاريع التحول الرقمي (ترتكز أساسا على الأفكار المتجددة)

- عدم توفر آليات لاستقطاب الكفاءات اللازمة للإشراف على هاته المشاريع

-عدم إتاحة الانتداب وتعويض الكفاءات المغادرة التي كانت تشـرف على مشـاريع نظرا للوضـع الاقتصـادي والمالي.

-عدم مأسسة الدور الأفقي لوزارة تكنولوجيات الاتصال في الإشراف على إنجاز المشاريع الرقمية وغياب حوكمة ناجعة يمكن أن ينتج عنها بطء في نسق تنفيذ المشاريع الرقمية.

المـؤشـــر 2.1.1.9: زيارات الموقع الرسمي للمهمة

رمز المؤشر :2/1/1/9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 1.1.9 تطوير حوكمة المهمة

تعريف المؤشر:

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n) - عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1)}}{\text{عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1)}} \times 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n)،
- عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1).

تاريخ توفّر المؤشر : حينيّ.

القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur): 5 % سنة 2022

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الديوان/مكتب أنظمة المعلومات

[8] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

.....

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
			10	5		

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسبة النفاذ للموقع

الترفيع في عدد الخدمات المسداة للمواطن وجودتها

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

صعوبة الحصول على عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة للفترات السابقة.

المـؤشـــر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة

رمز المؤشر : 1.2.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 2.1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمان المساواة وتكافؤ الفرص

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على مزيد التدقيق في ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية بإعداد الميزانية بحيث يتم تقليص الفارق بين المبرمج والمنجز فعليا.

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$100 \times \left[\frac{\text{نفقات تأجير المهمة المرسمة - نفقات تأجير المهمة المنجزة}}{\text{نفقات تأجير المهمة المرسمة}} \right]$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- نفقات التـأجير المرسمة والمنجزة
- قانون المالية
- منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر : ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر9(Valeur cible de l'indicateur): 10 % سنة 2022

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشـــر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	%	8	10	10	9	8

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بالنسبة للسنوات 2022-2023-2024 سيتم العمل على مزيد التدقيق في ضبط كتلة الأجور المبرمجة ووضع الأطر اللازمة لحسن تنفيذها بحيث يتم تقليص قيمة المؤشر المتمثلة في الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة من سنة إلى أخرى، وذلك من خلال تفعيل جملة من الآليات على غرار إعادة توزيع الأعوان بين مختلف الهياكل العمومية.

تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

عدم الاستقرار الإداري لبعض الاعوان والأسلاك من شانه أن يؤثر على تنفيذ ميزانية التأجير وكذلك الشأن بالنسبة لحركة النقل والالحاقات غير المبرمجة وخاصة منها التي تنجز بعد إعداد الميزانية أو التي تتحصل على التأشيرة بعد الآجال.

[9] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: 2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين (رجال / نساء)

رمز المؤشر : 2.2.1.9

VII- الخصائص العامة للمؤشر

10. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** 2.1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص
11. **تعريف المؤشر:** يهدف المؤشر الى تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات، من خلال تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم ومحاولة تغيير سلوكهم بشكل إيجابي مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين.
12. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**

VIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

12. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

$$\frac{\text{عدد الأعوان الرجال المنتفعين بالتكوين بالمهمّة}}{\text{العدد الجملي لأعوان المهمّة}} \times 100$$

$$\frac{\text{عدد الأعوان النساء المنتفعات بالتكوين بالمهمّة}}{\text{العدد الجملي لأعوان المهمّة}} \times 100$$

13. **وحدة المؤشر:** النسبة المئوية %
14. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** (التقرير السنوي للتكوين، قائمات أعوان المهمة)
15. **تاريخ توفّر المؤشر:** شهر جانفي من كل سنة
16. **القيمة المستهدفة للمؤشر[10](Valeur cible de l'indicateur): 47% سنة 2022**
17. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير الشؤون الإدارية

[10] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

IX- قراءة في نتائج المؤشر

6. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة الأعوان الرجال المنتفعين بالتكوين بالمهمة	%	28	46	47	48	49
نسبة الأعوان النساء المنتفعات بالتكوين بالمهمة	%	37	46	47	48	49

7. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

عرفت سنة 2020 انخفاضا في نسبة المؤشر وهذا راجع بالأساس إلى تأثيرات جائحة كورونا من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتفادي تفاقم الجائحة مثل إقرار الحجر الصحي الشامل وحظر الجولان ومنع التجمعات بما فيها المتعلقة بالتكوين بالإضافة إلى التدابير الوقائية الصحية على غرار التباعد الاجتماعي وغيرها، مما انجر عنه العدول على تنفيذ الاستشارة المتعلقة ببرنامج التكوين السنوي بعنوان سنة 2020.

تحليل التقديرات: تمت مراجعة التقديرات لسنة 2021 إلى 46% بالنسبة للأعوان الرجال المنتفعين بالتكوين والنسبة ذاتها للأعوان النساء المنتفعات بالتكوين بالمهمة، نظرا لاستمرار جائحة كورونا.

كما تم تحديد تقديرات السنوات الثلاث المقبلة لبلوغ نسبة 49% خاصة في صورة تواصل الجائحة ، وذلك من خلال:

- اعتماد آليات التكوين عن بعد وتخصيص فضاءات في الغرض وفق المواصفات المطلوبة
- ابرام اتفاقيات مع مراكز في التكوين في اللغات والشهائد المصادق عليها لفائدة الأسلاك التقنية.

8. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

مثلما تم ذكره سابقا، أثرت تداعيات جائحة كورونا بصفة كبيرة على تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين لسنة 2020 حيث لم يتم تنفيذ سوى محاور قليلة باعتماد نظام التكوين عن بعد في ظل الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة لتفادي تفاقم الوضع الوبائي بالبلاد.

بطاقة المؤشـــر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة

رمز المؤشر : 1.3.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$100\ X \left[\frac{\text{ميزانية المهمة المرسمة - ميزانية المهمة المنجزة}}{\text{ميزانية المهمة المرسمة}} \right]$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (ميزانية المهمة على الموارد العامة لميزانية الدولة، الحسابات الخاصة في الخزينة والقروض الخارجية الموظفة)
- منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر : جانفي من كل سنة مع غلق ميزانية السنة الفارطة

القيمة المستهدفة للمؤشر11(Valeur cible de l'indicateur): 20 % سنة 2022

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية
- الإدارات العامة الخصوصية

قراءة في نتائج المؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر2.3.1.9: نسبة الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة	%	تجاوز المبرمج بـ 18%	25	20	20	18

تم بالنسبة لسنة 2020 تسجيل إنجازات باعتماد قدره 157 م د مقابل 133 م د مرسمة بقانون المالية 2020 أي بنسبة تجاوز تعادل 18 % ويعود ذلك الى النفقات المنجزة والممولة عن طريق صندوق تنمية المواصلات.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

من أهم النقائص على مستوى هذا المؤشر هي خصوصية الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الممولة من القروض الخارجية وضرورة التنسيق في الغرض مع برنامج التنمية

ومن جهة ثانية صعوبة التقديرات المتعلقة بالانجاز خاصة على مستوى النفقات الممولة عن طريق صندوق تنمية المواصلات نظرا للصبغة التقديرية التي تكتسيها حيث يمكن أن تتجاوز هاته النفقات الاعتمادات المرسمة بقانون المالية.

[11]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة المؤشـــر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر : 2.3.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بالمهمة وذلك باحتساب نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\left[\frac{\text{ميزانية برنامج القيادة والمساندة}}{\text{ميزانية المهمة}}\right] \times 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (ميزانية المهمة على الموارد العامة لميزانية الدولة، الحسابات الخاصة في الخزينة والقروض الخارجية الموظفة)
- الإنجازات على مستوى منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر: ديسمبر من كل سنة مع صدور قانون المالية

القيمة المستهدفة للمؤشر[12](Valeur cible de l'indicateur): 24 % سنة 2022

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

[12] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
-الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية
-الإدارات العامة الخصوصية

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	20.4	23.8	24	24.4	24

سيتم العمل خلال السنوات اللاحقة على مزيد التحكم في الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مع ضمان جودة الخدمات المسداة لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية وذلك باعتماد جملة من الآليات والمنظومات الرقمية على الخط التي من شـــأنها أن ترفع من فاعلية البرنامج.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر نظرا لعدة اعتبارات:

- قيمة المؤشر لا ترتبط فقط باعتمادات برنامج القيادة والمساندة وإنما باعتمادات برنامج التنمية الرقمية والتي بدورها مرتبطة بحجم القروض الخارجية الموظفة وبالتالي فان قيمة المؤشر لا يمكن التحكم فيها بصفة مباشرة،
- عدم استقرار خارطة المهمّة، حيث من المؤمّل أن تتمّ خلال سنة 2023 مراجعة الخارطة الحاليّة في اتجاه إعادة إلحاق كلّ من المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية ببرنامج التنمية الرقميّة مما سيؤدي إلى تراجع هام في قيمة المؤشر.
- من جهة أخرى لم يتم تحديد القيمة المثلى لهذا المؤشر.

بطـاقة المـؤشـــر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد

رمز المؤشر : 3.3.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط كلفة تكاليف التسيير للعون الواحد

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{اعتمادات التسيير}}{\text{عدد أعوان المهمة}}$$

وحدة المؤشر: الدينار

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (اعتمادات قسم التسيير)
- قائمات أعوان المهمة

تاريخ توفّر المؤشر : ديسمبر من كل سنة مع صدور قانون المالية

القيمة المستهدفة للمؤشر[13](Valeur cible de l'indicateur): 1572 د سنة 2022

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة

- قراءة في نتائج المؤشر

[13] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد	%	782	1543	1623	1632	1698

ترتبط كلفة تسيير العون الواحد بنفقات التسيير التي شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2021 تبعا لتخصيص اعتمادات بعنوان نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات إضافة إلى تراجع عدد الأعوان مما ينجر عليه ارتفاع كلفة التسيير للعون الواحد.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبة تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر،
- عدم وضوح التوجه المعتمد بخصوص هذا المؤشر.

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخّلين في البرنامج الأوّل: التّنمية الرقميّة

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني للبريدONP

I- التعريف

1.النشاط الرئيسي: يضبط نشاط البريد التونسي القانون عدد 38 لسنة 1998 المؤرخ في 02 جوان 1998 والمتعلّق بمجلة البريد والمتمم بالقانون عدد 40 لسنة 2007 المؤرخ في 25 جوان 2007.

حيث يضطلع البريد التونسي بـ:

- جمع ونقل وتوزيع المراسلات داخل البلاد وخارجها،
- إسداء خدمات الادخار والحسابات الجارية البريدية،
- تقديم الخدمات المتعلّقة بالحوالات البريدية،
- تنمية خدمات جديدة في مجال البريد مع مواكبة التقدّم التكنولوجي في الميدان،
- المساهمة في المجهود الوطني المتعلّق بالتعليم العالي في قطاع البريد والميادين المتّصلة به،
- تطوير التعاون مع المؤسّسات الوطنية والأجنبية والمنظّمات الفنية الدولية والإقليمية المختصة في ميدان البريد،
- المساهمة في نطاق اختصاصه في تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات المصادق عليها للاتحاد البريدي العالمي والمنظّمات الدولية والإقليمية،
- إصدار الطوابع البريدية وسائر القيم النقدية.

2. مرجع الإحداث: الأمر عدد 1305 لسنة 1998 المؤرخ في 15 جوان 1998 وتمّ تنقيحه بالأمر عدد 1536 لسنة 2003 المؤرخ في 25 جوان 2005 وبالأمر عدد 1394 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 والأمر عدد681 لسنة 2016 المؤرخ في 3 جوان 2016.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والفاعل العمومي :

- عقد برنامج للفترة 2007-2011 تمّت المصادقة عليه بتاريخ 7 جانفي 2011.
- عقد برنامج للفترة 2021-2025، في طور المصادقة.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1)الاستراتيجية:

حتى يواكب المتغيرات التي يشهدها القطاع الذي ينشط فيه وليعزّز مكانته في السوق الداخلية بما يتلاءم مع عراقته وريادته ودوره الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني من ناحية، ويعزّز مقومات إشعاعه على المستوى الإقليمي والدولي من ناحية أخرى، أسّس البريد التونسي لنفسه رؤية استراتيجية تقوم على تدعيم وتعصير المنظومة البريدية الحالية والانطلاق نحو منوال جديد ينبني على استعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة كرافعة لتطوير الاستراتيجيات وخلق القيمة.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول ستة توجهات رئيسية متكاملة ومترابطة وذلك بالتعاون مع خبراء ومختصين وبالاستئناس بالتجارب الناجحة.

2) أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

ترتكز الأهداف الاستراتيجيّة للديوان الوطني للبريد على ستّة محاور أساسيّة، وقد تم اعتماد تقسيم برامجي ينبني على برمجة حسب الأهداف تدفع في اتجاه تدعيم النشاط البريدي الحالي من خلال تطوير وتعصير الخدمات البريدية والمالية وتحسين البنية التحتية وتعزيز العناية بالموارد البشرية. والعمل

على تنفيذ برامج جديدة من شأنها أن تساهم في تنويع مصادر الموارد المالية للبريد وخلق دورة اقتصادية جديدة.

وتتمثل هذه المحاور الاستراتيجية في:

المحور الأول: تدعيم الخدمات الحالية: وذلك بهدف: تجديد العروض الحالية وتحسين نوعية الخدمات وتطوير وسائل العمل من خلال:

- تعصير النظام المعلوماتي للتصرف في اتجاه مزيد من المرونة،
- تحسين جودة الخدمات،
- تدعيم الكفاءات في المجال التكنولوجي والتجاري،
- إعادة هيكلة النظام المعلوماتي بما يتماشى وحاجيات الحرفاء (orienté client)،
- الاستغلال الأمثل للبنية التحتية،
- الرفع من مردودية المرفق العمومي.

المحور الثاني: التجارة الإلكترونية بهدف تكريس مهنة التجارة الالكترونية المحترفة بالبريد التونسي وتنويع العروض المتصلة بها وتطوير حصة البريد من السوق الوطنية والدولية وذلك من خلال:

- إحداث مسطحة للتجارة الالكترونية Hub e-commerce
- تعصير وتطوير المعدات والوسائل المتعلقة بمجال التجارة الإلكترونية،

المحور الثالث: القطب اللوجيستي البريدي الذي يهدف إلى:

- تكريس المهنة اللوجيستية البريدية والتموقع كمزود خدمات لوجيستية وطنية وذلك من خلال إرساء منوال جديد للتصرف اللوجيستي حسب المعايير والمقاييس الدولية،
- اضفاء المزيد من النجاعة في إستغلال الوسائل اللوجيستية
- بعث وحدة أعمال لوجيستية

المحور الرابع: البنك البريدي: بهدف إحداث بنك بريدي من أجل:

- الحد من ظاهرة انتقال المنخرطين بالشيكات البريدية إلى المؤسسات البنكية سواء كان ذلك بالمناطق الحضرية وحتى بالمناطق الريفية أيضا قصد الحصول على التسهيلات المالية التي تمنحها البنوك من قروض وغيرها من الامتيازات والتسهيلات،
- المساهمة في تحسين نسبة الإدماج المالي،
- رقمنة الخدمات المالية والمساهمة في الحد من التعامل نقدا (de-cashing)
- تنويع مصادر الموارد المالية للبريد،
- خلق دورة اقتصادية جديدة.

المحور الخامس: الطوابع البريدية بهدف تحسين تموقع البريد التونسي في الأسواق الافتراضية المتخصّصة في تسويق منتوجات الطوابع البريدية وخلق نشاط تجاري متطور في مجال الطوابع البريدية والتسويق الدولي لها وذلك من خلال العمل على:

- وضع منوال جديد في مجال التسويق والتصميم للطوابع البريدية،
- تحسين مردودية المراكز المختصة المتصلة بمجال صنع وحفظ وترويج منتوجات الطوابع البريدية،

- تدعيم المسؤولية الثقافية والاجتماعية للبريد التونسي،
- تحسين الموارد المالية المتصلة بمنتوجات الطوابع البريدية.

المحور السادس: التحول الرقمي الذي من شأنه إعادة خلق الخدمات البريدية وتدعيم دور البريد كمنصة للتحوّل الرقمي لفائدة الدولة وذلك بـ:

- تطوير حلول مبتكرة من شأنها تنويع خدمات البريد وتعصيرها،
- إحداث محضنة لإيواء الباعثين الشبان في مجال تطوير حلول متجددة للخدمات البريدية والمالية،
- معاضدة مجهود الدولة في ميدان التشغيل والانتصاب الفردي،
- مرافقة الباعثين الشبان عند بعث مشاريعهم (Start up Post).

3)تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

مساهمة مباشرة في برنامج التّنمية الرقميّة من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأوّل للبرنامج (تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي) مثلما يبرزه الجدول التالي:

الهدف الاستراتيجي لبرنامج التنمية الرقمية	المؤشر الاستراتيجي للفاعل العمومي	الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	مؤشرات قيس الأداء للفاعل العمومي
الهدف الأوّل: تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	نسبة السكان فوق 18 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية (بطاقات الدفع اوالسحب)	ضمان أفضل خدمة بريدية ومالية للمواطن	- **المؤشّر 1:** نسبة البلديات التي تتمتع بتغطية بريدية مكتب بريد لكلّ 10 آلاف ساكن أو أقلّ **المؤشر 2**: عدد المعاملات المنجزة بواسطة البطاقات البريدية والبنكية عبر منصات الدفع الاكتروني للبريد التونسي

4)أهمّ الأنشطة:

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهم الأنشطة (أهم الاستثمارات والمشاريع الكبرى) التي تساهم في تحقيق أداء البرنامج
ضمان أفضل خدمة بريدية ومالية للمواطن	- تحسين وتعصير البنية التحتية للشبكة البريدية (إعادة بناء، تشييد بناء جديد، تأهيل البناءات، تهيئة البناءات، اقتناء العقارات). - تقريب الخدمات بالمناطق النائية، - تعصير وسائل العمل (تجهيزات مقرات البريد التونسي، تجهيزات الاتصال التجاري، تجهيزات ومنظومات البريد اللامادي)، - تجديد وتدعيم أسطول النقل، - تطوير أنظمة وتجهيزات الدفع الإلكترونين، - تطوير الأنظمة المعلوماتية للإنتاج والتصرف (اقتناء وتركيز منظومة التصرّف المندمج)، - دراسات،

	- تكريس مهنة التجارة الالكترونية المحترفة بالبريد التونسي (تطوير منصّة سوق افتراضي للتصدير في إطار Africa e-com & Easy Export)، - تكريس المهنة اللوجستية البريدية والتّموقع كمزود خدمات لوجستية وطنية، - إحداث بنك بريدي، - خلق نشاط تجاري متطور في مجال الطوابع البريدية والتسويق، - خلق نشاط تجاري متطور في مجال الطوابع البريدية والتسويق الدولي لها، - إعادة خلق الخدمات البريدية وتدعيم دور البريد كمنصة للتحول الرقمي لفائدة الدولة.

5)**الإجراءات المصاحبة:**

- إصدار مجلة البريد في نسختها المعدلة لمزيد تنظيم القطاع وتحسين مردوديته.
- إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بإحداث هيكل تعديليInstance de régulation من شأنه أن يضطلع بتنظيم السوق البريدي régulation du marché postal وتحديد مفهوم الخدمة البريدية الشاملة.
- تنقيح وإتمام الهيكل التنظيمي بما يستجيب لواقع الفاعل العمومي وتوجهاتها المستقبلية،
- تحيين النظام الأساسي للأعوان من أجل توظيف أمثل للأعوان وتحسين مردودية المؤسسة،
- تمكين البريد التونسي من مقابل الخدمات المسداة للمواطن في إطار الخدمة الشاملة والمساهمة في التهيئة الترابية (طبقا لعقد برامج) بالاعتماد على أنموذج لاحتساب الكلفة .

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2020	مبرمج 2021	التقديرات 2022
- منحة تدخّل *	21 000	**1000	**1000

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقابض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 2: الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي ONT

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** إحداث واستغلال وصيانة وتوسيع شبكات إرسال البرامج الإذاعية والتلفزية لتوزيع وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزية والمعطيات وبث وإرسال البرامج التلفزية والإذاعية.
2. **مرجع الاحداث:** القانون عدد 8 لسنة 1993 المؤرخ في غرة فيفري 1993.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي** :
عقد البرامج للفترة 2007-2011 تمّت المصادقة عليه بتاريخ 23 نوفمبر 2010.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

تعتبر رقمنة شبكات البث التلفزي والإذاعي من أهم التوجهات الاستراتيجية للديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزي وهي توجهات تضمن حسن استغلال الطيف الترددي من جهة و تحسين جودة الخدمات (الصوت و الصورة) من جهة ثانية بالإضافة إلى احترام التعهدات الدولية خاصة مع الاتحاد الدولي للاتصالات (U.I.T) القاضية بضرورة الانتقال إلى البث الرقمي الأرضي (تلفزي وإذاعي) وإخلاء الطيف الترددي لفائدة الجيل الخامس من الهاتف الجوال، وقد تم ذلك على مراحل:

- مرحلة أولى تمتد من سنة 2009 إلى سنة 2015 تتعلق بانجاز شبكة التلفزة الرقمية الأرضية
- مرحلة ثانية تمتد من سنة 2018 إلى سنة 2020 تتعلق برقمنة شبكة البث الإذاعي.

2) **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:**

يساهم الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي في برنامج "التنمية الرقمية "وذلك بتطوير البنية التحتية الرقمية من خلال رقمنة شبكات البث الإذاعي.

3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

مساهمة مباشرة في برنامج التّنمية الرقميّة من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأوّل للبرنامج (تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي) مثلما يبرزه الجدول التالي:

الهدف الاستراتيجي لبرنامج التنمية الرقمية	الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	مؤشرات قيس الأداء للفاعل العمومي
الهدف الأوّل: تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	رقمنة البث للإذاعي الأرضي	المؤشر: معدل التغطية للبث الراديوي الرقمي

4) **أهمّ الأنشطة:**

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهمّ الأنشطة
رقمنة البث للإذاعي الأرضي	-اقتناء وحدات دمج ووحدات تشفير وفك الشفرة للإذاعة الرقمية - اقتناء مرسلات البث الإذاعي الرقمي - اقتناء أجهزة لقياس الجودة وصيانة أجهزة البث الرقمي

	-اقتناء وصلات متنقلة وأخرى ثابتة وتجديد وصلات الربط الهرتزي

5) الإجراءات المصاحبة:

- تمت المصادقة على جميع النصوص التنظيمية للديوان،
- إمكانية مراجعة النظام الأساسي الخاص بالأعوان.
- القيام بدراسة إستراتيجية لاستشراف النظرة المستقبلية للديوان وتنمية أنشطتة وملائمتها مع التطور التكنولوجي.

I. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2020	مبرمج 2021	التقديرات 2022
- منحة تدخّل *	44 632	40 989	40 989

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد3: مركز الدراسات والبحوث للاتصالات CERT

I- التّعريف

1. **النشاط الرئيسي:** المراقبة والقبول الفني لتجهيزات ومعدّات الاتصالات والدراسات الفنيّة المتعلّقة بقبول التجهيزات والمواد التي يمكن ربطها بالخط العمومي، والبحوث في ميدان الاتصالات، الاختبارات والفحوصات الفنية لمعدّات وتجهيزات الاتصالات.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:** عقد الأهداف للفترة 2007-2011 تمّت المصادقة عليه بتاريخ 26 فيفري 2011.

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) **الاستراتيجية العامة:** تحقيق سلامة الشبكات ومعدات الاتصال وحماية الطيف الترددي وضمان سلامة وصحة المستهلك وحماية السوق من الهواتف المهرّبة والمسروقة.
2) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة في تحقيق أهداف برنامج التنمية الرقميّة.
3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

مساهمة مباشرة في برنامج التّنمية الرقميّة من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأوّل للبرنامج (تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي) مثلما يبرزه الجدول التالي:

الهدف الاستراتيجي لبرنامج التنمية الرقمية	الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	مؤشرات قيس الأداء للفاعل العمومي
الهدف الأوّل: تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	النفاذ الآمن للأجهزة الطرفية للاتصالات	المؤشر: عدد الهواتف المحمولة وأجهزة الاتصالات الطرفية والأجهزة الطرفية الراديوية المعتمدة أو المرخصة من قبل مركز الدراسات والبحوث للاتصالات

4) **أهمّ الأنشطة:**

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهمّ الأنشطة
النفاذ الآمن للأجهزة الطرفية للاتصالات	1. **معدات قيس:** • اقتناء مدات قيس للقيام بعمليات المصادقة والمراقبة الفنية Banc de test 5G، • اقتناء معدات Chaine de mesure 5G ، • اقتناء معدات قيس للقيام بعمليات متابعة انجاز الشبكات 2. **إحداث مخبر للملائمة الكهرومغناطيسية:** • تدعيم مخبر الملائمة الكهرومغناطيسية ببعض لأجهزة الضرورية • اقتناء كماليات مترو لوجيا، • تدعيم مخبر القياسات الراديوية باقتناء هوائي ومنظومة Séquenceur d'essais، 3. **تنمية الخبرات وتأهيل الكفاءات:** القيام بتكوين موجه(Certification) لإطارات المركز في ميدان تكنولوجيات الاتصال وذلك لتحسين وإثراء

	جودة خدمات المركز ورفع قدرته التنافســـية في مجال تدخلاته. 4. **تطوير المنظومة الخاصـــة بمكافحة الأجهزة الجوالة المسروقة والمتأتية من السوق الموازية.**

5) **الإجراءات المصاحبة:**

- تمت المصادقة على جميع النصوص التنظيمية للمركز،
- تم عرض مشروع تحيين الشكل القانوني ومهام المركز وهيكلته،
- تم عرض مشروع ارساء منظومة حوكمة محينة لمخابر الملائمة الكهرومغناطيسية والعمل على تطويرها،
- تم عرض مشروع تنفيذ خطة عمل لتكوين شركة خفية الاسم CERT International،

II. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

2. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2020	مبرمج 2021	التقديرات 2022
- منحة تدخّل *	0	0	0

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

ATT بطاقة عدد 4: الوكالة الفنية للاتصالات

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تتولى الوكالة الفنية للاتصالات تأمين الدعم الفني للأبحاث العدلية في جرائم أنظمة المعلومات والاتصال. وتكلف لهذا الغرض بالمهام التالية:
- تلقي ومعالجة أذون البحث ومعاينة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال الصادرة عن السلطة القضائية طبقا للتشريع الجاري به العمل،
- التنسيق مع مختلف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومشغلي شبكات النفاذ ومزودي خدمات الاتصالات فيما يتعلق بالمهام الموكولة إلى الوكالة طبقا للتشريع الجاري به العمل،
-استغلال المنظومات الوطنية لمراقبة حركة الاتصالات في إطار احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والأطر القانونية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.
2. **مرجع الإحداث:** الأمر عدد 4506 لسنة 2013 المؤرخ في 6 نوفمبر 2013 كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 985 لسنة 2017 المؤرّخ في 15 أوت 2017.

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

2) **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجيّة :**
تم تحديد أهداف وبرامج الوكالة الفنية للاتصالات لسنة 2022 كالآتي:

- مواكبة التطور التكنولوجي في مجال أنظمة مراقبة حركة الاتصالات،
- تطوير الكفاءات الفنية لمواكبة التطور التكنولوجي من جهة والعمل على وضع حلول فنية ذات علاقة بمهام الوكالة من جهة أخرى،
- مواصلة توفير التجهيزات والبرمجيات الخصوصية الضرورية لمراقبة حركة الاتصالات،

3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**
مساهمة مباشرة في برنامج التّنمية الرقميّة من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأوّل للبرنامج (تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي).

الهدف الاستراتيجي لبرنامج التنمية الرقمية	الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	مؤشرات قيس الأداء للفاعل العمومي
الهدف الأوّل: تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	تأمين الدعم الفني للأبحاث العدلية في جرائم أنظمة المعلومات والاتصال	نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة %

4) **أهمّ الأنشطة:**

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهمّ الأنشطة
تأمين الدعم الفني للأبحاث العدلية في جرائم أنظمة المعلومات والاتصال	تلقي ومعالجة أذون البحث ومعاينة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال الصادرة عن السلطة القضائية طبقا للتشريع الجاري به العمل،

5) **الإجراءات المصاحبة:**

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

1. **تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)**

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات2020	مبرمج 2021	التقديرات 2022
- منحة تدخّل *	6 013	5 298	5 298

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العملیمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقابض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 5 : الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية ANSI

I- التعريف:

1. النشـــاط الرئيســـي: الســـهر على تنفيذ التوجهات الوطنية والاســـتراتيجية العامة لســـلامة النظم المعلوماتية والشـبكات، متابعة تنفيذ الخطط والبرامج المتعلّقة بالسـلامة المعلوماتية في القطاع العمومي باسـتثناء التطبيقات الخاصـة بالدفاع والأمن الوطني والتنسـيق بين المتدخّلين في هذا المجال، ضـمان اليقظة التكنولوجية في مجال السلامة المعلوماتية، وضع مقاييس خاصة بالسلامة المعلوماتية وإعداد أدلّة فنيّة في الغرض والعمل على نشـــرها والعمل على تشـــجيع تطوير حلول وطنية في مجال الســـلامة المعلوماتية، المساهمة في دعم التكوين في مجال السلامة المعلوماتية.

2. مرجع الإحداث: القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والوكالة: 26 نوفمبر 2010

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

ضـمان اليقظة لسـلامة الفضـاء السـيبرني الوطني ومتابعة صـمود (résilience) النظم المعلوماتية الخاصة بالهياكل الحيوية والتطبيقات الوطنية

2) **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجيّة:**

وتتمثل أهداف الوكالة الوطنيّة للسلامة المعلوماتيّة لسنة 2022 في:

- رفع درجة اليقظة بالمخاطر السيبرنية المحدقة بالفضاء السيبرني الوطني،
- اختبار مستوى سلامة المنظومات الوطنية والبنى التحتية التي تأويها،
- دعم آليات التنسيق مع مختلف المتدخلين عند تسجيل حوادث سيبرنية.،
- تطوير المهارات التقنية في مجالات الدفاع السيبرني ومعالجة الحوادث السيبرنية،
- رفع درجة الوعي والتحسيس بالمخاطر السيبرنية لدى مختلف الفئات.

3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

مساهمة مباشرة في برنامج التّنمية الرقميّة من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأوّل للبرنامج (تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي).

الهدف الاستراتيجي لبرنامج التنمية الرقمية	الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	مؤشرات قيس الأداء للفاعل العمومي
الهدف الأوّل: تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	ضمان اليقظة لسلامة الفضاء السيبرني الوطني ومتابعة صمود (résilience) النظم المعلوماتية الخاصة بالهياكل الحيوية والتطبيقات الوطنية	عدد التدخلات المنجزة (مهمات وقائية ومهمات علاجية)

4) **أهمّ الأنشطة:**

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهمّ الأنشطة
ضمان اليقظة لسلامة الفضاء السيبرني الوطني ومتابعة صمود (résilience) النظم المعلوماتية الخاصة بالهياكل الحيوية والتطبيقات الوطنية	- تنفيذ التقييم الفني الدوري طبقا للبرنامج السنوي - اقتناء رخص استغلال برمجيات ومعدات حديثة لتقييم الأنظمة والتطبيقات ومعالجة الحوادث السيبرنية - صيانة منصة الاستكشاف المبكر لهجمات حجب الخدمة الموزعة - صيانة وتدعيم منظومة ساهر من خلال تركيز أجهزة استشعار الهجمات (sondes) لدى الشركاء الذين يقومون بإيواء التطبيقات الوطنية وخاصة منهم المركز الوطني للإعلامية مما سيمكن من توسيع نطاق التدخل. - مراقبة تطبيق التراتيب المتعلقة باجراء مهمات التدقيق في سلامة الأنظمة المعلوماتية - تأمين حملات تحسيسية وتوعوية في مجال السلامة المعلوماتية للرفع درجات الوعي لدى المواطنين والموظفين بالمخاطر السيبرنية - تطوير وسائل تحسيسية-توعوية في مجال السلامة المعلوماتية وبثها في مواقع التواصل الاجتماعي - تأمين ورشات عمل تدريبية في مجال الدفاع السيبرني - تطوير أطر التعاون على المستوى الوطني لمجابهة الهجمات السيبرنية أو الحد منها - دعم التكوين في مجال الأمن السيبرني - توفير الموارد البشرية وتكوينها في المجال - العمل بنظام إدارة أمن المعلومات الذي تم تركيزه طبقا للمعايير الدولية - تعزيز النظام المعلوماتي للوكالة بمعدات وبرمجيات حديثة تستجيب لمتطلبات المصالح الفنية بالوكالة.

5) **الإجراءات المصاحبة:**

تمت المصادقة على جميع النصوص التنظيمية الخاصة بالوكالة.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

1. **تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)**

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2020	مبرمج 2021	التقديرات 2022
- منحة تدخّل *	3 576	4 833	4 833

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 6 : الوكالة الوطنية للترددات ANF

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:**

تتولى الوكالة الوطنية للترددات القيام بالمهام التالية:

- ✓ إعداد المخطط الوطني للترددات الراديوية بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- ✓ التصرف في الترددات الراديوية بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- ✓ مراقبة الشروط التقنية للتجهيزات الراديوية والسهر على حماية استعمال الترددات الراديوية،
- ✓ مراقبة استخدام الترددات طبق للتراخيص المسندة وتسجيلات كراس الترددات،
- ✓ السهر على تطبيق الاتفاقات والمعاهدات الدولية في ميدان الاتصالات الراديوية،
- ✓ تسجيل الترددات الراديوية لدى الهيئات الدولية المختصّة،
- ✓ المساهمة في أنشطة البحث والتكوين والدراسات ذات العلاقة بالاتصالات الراديوية.

2. **مرجع الإحداث:** الفصل عدد 47 من القانون عدد 1 لسنة 2001 مؤرخ في 15 جانفي 2001 المتعلق بإصدار مجلة الاتصالات .

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي**: 5 جانفي 2011 للفترة 2007-2011.

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

- تسهيل استعمال الطيف الراديوي بما يتطابق مع لوائح الراديو الصادرة عن الاتحاد ومع المصالح الوطنية،
- وضع قواعد تنظيمية تستبق زيادة استخدام الترددات
- إحداث المرصد الوطني للمراقبة الكهرومغناطيسية،
- الإدارة الرقمية

2) **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجيّة:**

- الهدف رقم 1: وضع استراتيجية الترددات الراديوية،
- الهدف رقم 2: وضع سياسة لقيس ومراقبة الترددات ومدى تعرض العموم للحقول الكهرومغناطيسية،
- الهدف رقم 3 : تدعيم التحول الرقمي و التحول الطاقي.

3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

مساهمة مباشرة في برنامج التّنمية الرقميّة من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأوّل للبرنامج (تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي).

الهدف الاستراتيجي لبرنامج التنمية الرقمية	الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	مؤشرات قيس الأداء للفاعل العمومي
الهدف الأوّل: تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	توفير الترددات الراديويّة لتشغيل التكنولوجيات عريضة النطاق والناشئة لقطاع الاتصالات الراديويّة	المؤشر: حجم الطيف المتاح لتكنولوجيات النطاق العريض والتكنولوجيات الناشئة في قطاع تكنولوجيات الاتصال /حجم الطيف المخصّص للتقنيات الراديوية Ult-R

	في بيئة خالية من التداخل الضار	

4)أهمّ الأنشطة:

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهمّ الأنشطة
إعادة ترتيب الطيف الترّددي	– إعادة توزيع واستغلال الطيف الراديوي sepctrum refarming من خلال تنفيذ مشروع إخلاء النطاق 2.5-2.69 جغهرتز واقتناء وصلات هرتيزية لمصالح الدفاع الوطني ووضع برنامج عمل لتهيئة النطاقات الترددية المرشحة لتشغيل شبكات الجيل الخامس من الهاتف الجوال 5G: 3.4-3.8 جغهز و26 جغهز، واستكمال توزيع أجهزة البث التلفزي الرقمي للعائلات المعوزة، – إحداث إطار قانوني لعمليات إعادة توزيع واستغلال الطيف الراديوي، – اسناد رخص وقتية لتشغيل تكنولوجيات الجيل الخامس من الهاتف الجوال، – إصدار نسخة محينة من المخطط الوطني للترددات.

5)الإجراءات المصاحبة

المجلّة الرقمية (التسمية الجديدة لمجلة الاتصالات) بصدد الصياغة.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2020	مبرمج 2021	التقديرات 2022
- منحة تدخّل *	0	0	0

* منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

بطاقة عدد 7 : المركز الوطني للإعلامية CNI

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي:
- تعهد نظم المعلومات والتطبيقات،
- تأمين استمرارية استغلال نظم المعلومات والتطبيقات،
- تأمين واستغلال الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة وتطويرها ملائمة للحاجيات،
- القيام بدور صاحب منشأ مفوض معاضدة للهياكل العمومية في إنجاز نظم المعلومات والتطبيقات وتركيزها واستغلالها،
- القيام بدراسات توجيهية ودراسات جدوى ومهمات تدقيق نظم معلومات لفائدة الهياكل العمومية،
- تحديد واقتراح المناهج والمقاييس الهندسية والتقنية الكفيلة بضمان ملائمة نظم المعلومات والتطبيقات العمومية فيما بينها،
- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص دعما لفرص تصدير المنتوجات والخبرات الوطنية في المجال،
- تنظيم ملقيات وحلقات تكوينية لفائدة مستعملي نظم المعلومات والتطبيقات العمومية،
- المساهمة في توفير خدمة المبادلات الإلكترونية لفائدة المواطن والهياكل العمومية، من خلال تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية ONI،
- المساهمة في توفير الخدمات الإدارية عبد بعد لفائدة العموم،
- المشاركة في الندوات والتظاهرات الدولية ودعم التعاون الدولي في المجال،
- المساهمة في توفير خدمة التصرف الإلكتروني في المراسلات GEC،
- توفير خدمات الإيواء لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية.

2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمنقح بالقانون عدد 115 لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:** 26 فيفري 2019.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1) **الإستراتيجية:** المركز الوطني للإعلامية هو الفاعل الأساسي في بناء الخدمات الرقمية للقطاع العمومي الموجه للمواطن.

2) أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجيّة:
- تدعيم التحول الرقمي لفائدة الإدارة والمواطن لا سيما في مجال الترابط البيني والمعرف الوحيد للمواطن
- تعميم الخدمات الإدارية على الخط الموجّهة لفائدة المواطن والمؤسسة.
- تعزيز موقعه في مجال الإيواء والاستغلال والبنية التحتية وتطوير النظم المعلوماتية والتجديد
- تأهيل المنظومات المعلوماتية الوطنية الكبرى بالإدارة بهدف ضمان مواكبتها للتطورات الوظيفية والتكنولوجية.

3) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:
مساهمة مباشرة في برنامج التّنمية الرقميّة من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني للبرنامج (إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة الأفراد والمؤسسات تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة).

الهدف الاستراتيجي لبرنامج التنمية الرقمية	الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	مؤشرات قيس الأداء للفاعل العمومي
الهدف 2: إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة الأفراد والمؤسسات تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة	ضمان استمرارية تشغيل واستغلال المنظومات الوطنية والترابط البيني	المؤشر1: نسبة تأهيل مراكز الإيواء بالمركز المؤشر2: عدد الخدمات الرقمية المدمجة في نظام الترابط البيني

4)أهم الأنشطة:

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهمّ الأنشطة
ضمان استمرارية تشغيل واستغلال المنظومات الوطنية والترابط البيني	- القيام بمهمة مشغل الترابط البيني من خلال تركيز منظومة وطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية، - القيام بالمهام الفنية والعملياتيّة المرتبطة بالتصرف في المعرف الوحيد للمواطن - تركيز الحوسبة السحابية الخاصة التي تتكامل مع الحوسبة السحابية الوطنية، - تركيز منصة تكنولوجية للختم الإلكتروني المرئي.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2020	مبرمج 2021	التقديرات 2022
- منحة تدخّل *	1 000	1 000	1000

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 9 : مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" STT

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** استغلال أو إقامة واستغلال القطب التكنولوجي أو جزء من الفضاءات المكونة له تكون تحت تصرفه، وذلك وفقا للمواصفات العالمية في المجال، التنسيق بخصوص استغلال وتعهد الفضاءات والتجهيزات المشتركة وصيانتها، دعم التعاون والتكامل بين وحدات البحث والتكوين والإنتاج والتطوير، احتضان أصحاب المشاريع التكنولوجية أو الخدماتية المجدّدة داخل القطب التكنولوجي وتأطيرهم ومساعدتهم على القيام بأنشطتهم، استقطاب الاستثمار الوطني والخارجي ودعم الشراكة في مجال اختصاصات القطب التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على الانتصاب في فضاءاته، إنجاز دراسات ذات صبغة استشرافية تتعلق بتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، تعزيز اليقظة التكنولوجية في المجالات ذات العلاقة باختصاصات القطب التكنولوجي، تدعيم وتركيز البيئة التكنولوجية الحاضنة للتجديد والابتكار في مجال اختصاصات القطب التكنولوجي، دعم ومواكبة التحول الرقمي للمؤسسات المنتصبة بالقطب التكنولوجي عبر تنفيذ برامج تكوين وتأهيل متخصصة ودعم التعاون والتبادل مع الأقطاب المماثلة والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والتجديد التكنولوجي وطنيا ودوليا.

2. **مرجع الإحداث:** الأمر حكومي عدد 352 لسنة 2019 مؤرخ في 29 مارس 2019 يتعلق بإحداث مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها.

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:**

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

.....

2) **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجيّة:**

- توفير مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمار،
- دعم ريادة الأعمال وتطوير الكفاءات،
- رصد ورعاية أصحاب الأفكار المجددة.

3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

مساهمة مباشرة في برنامج التّنمية الرقميّة من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث للبرنامج (تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال).

الهدف الاستراتيجي لبرنامج التنمية الرقمية	الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	مؤشرات قيس الأداء للفاعل العمومي
الهدف 3: تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال	الهدف 1: تطوير مناخ الاستثمار في الأقطاب التكنولوجية	عدد المؤسسات الناشئة المنتصبة بالأقطاب التكنولوجية والتي تم مساندتها من قبل القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجيّة الذكيّة"

4)أهم الأنشطة:

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهمّ الأنشطة
الهدف 1: تطوير مناخ الاستثمار في الأقطاب التكنولوجية	- تنفيذ برنامج تنشيط تكنولوجي للمركبات التكنولوجية (الغزالة-منوبة) من أجل مرافقة أصحاب المشاريع المجددة بمركب الغزالة للابتكار ومساعدتهم على إحداث شركاتهم الناشئة، - مواصلة تنفيذ برنامج إعادة هيكلة المراكز الجهوية للعمل عن بعد وتحويلها من فضاءات يقتصر دورها على الإيواء إلى مراكز مشعة على الصعيد الجهوي عبر ثلاث برامج أساسية: 1. توفير فضاءات للعمل التشاركي 2. إحداث فضاءات جهوية للابتكار بالشراكة مع مؤسسات التعليم العالي 3. تنفيذ برامج للتكوين وإعادة التأهيل نحو المهن التكنولوجية الحديثة لتحسين إدماج أصحاب الشّهائد العليا في سوق الشغل - تفعيل برامج الشراكة مع المؤسسات الوطنية والعالمية من أجل التعريف بميزات الاستثمار في صناعة الذكاء بتونس واستقطاب كبريات الشركات العالمية.

5)الإجراءات المصاحبة:

- العمل على الإسراع بإصدار القانون الأساسي والهيكل التنظيمي بالتنسيق مع المصالح المعنية
- القيام بدراسة لإعادة هيكلة أنشطة القطب وتطوير مداخيله،
- استكمال إجراءات تحين جرد الممتلكات وتحويل الملكية لفائدة القطب بالتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
- استكمال إجراءات إحداث شركة تصرف بمنوبة والعمل على تقليص آجال الانطلاق الفعلي لنشاط الشركة الجديدة المزمع إحداثها،
- الانطلاق في إعادة هيكلة المراكز الجهوية للعمل عن بعد بكل من المنستير وباجة والكاف والقصرين وفقا للبرنامج الاستراتيجي (مركز نموذجي) الذي تم وضعه للغرض بدعم من شركاء وممولين.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2020	مبرمج 2021	التقديرات 2022	التقديرات 2023	التقديرات 2024
- منحة تدخّل *	4 540	4 380	4 380	11 748	13 618

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 8 :الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية ANCE

I- التعريف

إنّ الوكالة الوطنيّة للمصادقة الإلكترونية هي سلطة المصادقة الجذر في تونس، وتمثل أعلى مستوى الثقة في مجال المصادقة الإلكترونية وسلامة المعاملات والمبادلات الإلكترونية.

وتعمل الوكالة الوطنيّة للمصادقة الإلكترونية من خلال الخدمات التي تقدمها على إيجاد مناخ ثقة وسلامة للتبادل عبر الأنترنات.

وتهدف المصادقة الإلكترونية إلى ضمان سلامة المبادلات الإلكترونية وهي تغطي مجالات عدّة مثل التجارة الإلكترونية والإدارة الاتصالية والخدمات البنكيّة اللّاماديّة.

1. النشاط الرئيسي:

- ضمان سلامة المعاملات والمبادلات الإلكترونية في ميادين التجارة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والخدمات البنكيّة والمالية والتعليميّة والصحيّة عن بعد.
- وضع اتفاقيّات إعتراف متبادلة مع سلطات المصادقة الإلكترونية الأجنبيّة.
- التصرف في شهادات المصادقة الإلكترونية (توفيرها، إلغاؤها، نشرها والمحافظة عليها.)
- منح تراخيص نشاط لموزعي خدمات المصادقة الإلكترونية
- وضع المواصفات الفنية لحلول للإمضاء
- المصادقة على منظومات التشفير (الأمر عدد 2639 لسنة 2008 الصادر في 21جويلية 2008.)
- اقتراح حلول لتأمين السلامة في نطاق المصادقة الإلكترونية لشبكاتكم وخدماتكم عبر الأنترنات والأنترانات.
- تأمين التكوين في مجال الإمضاء الالكتروني وتقنيات الترقيم وهيكل المفتاح العمومي.

3. مرجع الإحداث: القانون عدد 83 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000.

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي: عقد أهداف (2007-2011) تمّت المصادقة عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2010.

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) الاستراتيجية:

.....

2) أهمّ الأولويات والأهداف والأهداف الاستراتيجيّة:

- دعم الثقة الرقمية وتوفير مناخ ملائم للأعمال من خلال المصادقة الالكترونية والإمضاء الالكتروني،
- استعمال آمن ومرن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستفادة المثلى منها لفائدة كل من المواطن والمؤسسة والقطاع العام،
- حماية الفضاء السيبرني الوطني وتأمين الثقة الرقمية وسلامة الخدمات والنظم المعلوماتية الوطنية قصد الحصول على شهادة المطابقة للمعايير الدولية في مجال المصادقة الإلكترونية.

3) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج

مساهمة مباشرة في برنامج التّنمية الرقميّة من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني للبرنامج (إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة الأفراد والمؤسسات تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة).

الهدف الاستراتيجي لبرنامج التنمية الرقمية	الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	مؤشرات قيس الأداء للفاعل العمومي
الهدف 2: إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة الأفراد والمؤسسات تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة	تعزيز أمن المعاملات الإلكترونية بهدف ترسيخ مبدأ الثقة الرقمية	المؤشر 1: عدد المستندات الإدارية الموقعة بواسطة رمز QR code المؤشر 2: عدد الشهادات الإلكترونية

4) أهم الأنشطة:

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهمّ الأنشطة
تعزيز أمن المعاملات الإلكترونية بهدف ترسيخ مبدأ الثقة الرقمية	- إعداد منظومة إثبات وإمضاء الكتروني خاصة بالأجهزة المحمولة، - التدقيق الدوري في خدمات المصادقة حسب المعايير الدولية، - إرساء منظومة لإدارة ولإصدار جميع أنواع الشهادات على الخط، - تأمين ورقمنة الإجراءات الإدارية والتثبّت من الهويّة الرقميّة، - تحديث البنية التحتية التقنية لمواكبة التقدم التكنولوجي، - تجهيزات إعلامية.

5) الإجراءات المصاحبة:

- تمت المصادقة على جميع النصوص التنظيمية للوكالة،
- سيتمّ عرض مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح النظام الأساسي الخاص بالأعوان وذلك تبعا لمراجعة طريقة إسناد منحة الإنتاج.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2020	مبرمج 2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
- منحة تدخّل *	5 101	2 500	2 500	0	0

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقابض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.